

جمال لعشيشي

Collection
GESTION

جديد

محاسبة المؤسسة والحياة

وفق النظام المحاسبي الجديد

دروس هادفة و تطبيقات محلولة



تقديم النظام المحاسبي الجديد
محاسبة الرسم على القيمة المضافة
محاسبة الأجور
اعادة تقييم الاستثمارات

قاموس المصطلحات محري / فرنسي

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة

فهرس الموضوعات

الفصل الأول : تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد

1. الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية

1.1. الأسباب الخارجية

2.1. الأسباب الداخلية

2. أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد

3. الإطار المفاهيمي

1.3. الفرضيات الأساسية للقوائم المالية

2.3. الخصائص النوعية للمعلومة المالية

3.3. مجال التطبيق

4.3. المبادئ المحاسبية المفروضة

5.3. الكشف المالية

6.3. مستعملي القوائم المالية

4. شروط الانتقال السليم نحو النظام المحاسبي المالي الجديد

الفصل الثاني : النظام المحاسبي المركزي

تذكير بالطريقة المحاسبية الكلاسيكية

1. عموميات حول النظام المحاسبي المركزي

1.1. مخطط النظام المحاسبي المركزي

2.1. خصائص النظام المحاسبي المركزي

3.1. تنظيم العمل في النظام المحاسبي المركزي

4.1. شكل اليومية المساعدة

5.1. العمليات التي تسجل مباشرة في اليومية العامة المركزية

2. دراسة نماذج اليوميات المساعدة

1.2. اليومية المساعدة للمشتريات الفورية واليومية المساعدة للمشتريات الآجلة

2.2. اليومية المساعدة للإشعارات الواردة من الموردين

3.2. اليومية المساعدة للمخزونات الداخلة

4.2. اليومية المساعدة للمخزونات الخارجة

3. حسابات التحويلات الداخلية

1.3. كيفية استعمال حسابات التحويلات الداخلية

2.3. سلسلة من التطبيقات حول استعمال حسابات التحويلات الداخلية

4. دراسة اليومية العامة المركزية

أعمال موجهة (تقويم)

الفصل الثالث : محاسبة الرسم على القيمة المضافة

1. مبدأ الرسم على القيمة المضافة

2. الاسترجاعات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة

3. تسديد الرسم على القيمة المضافة

4. الاسترجاعات المالية

5. المعالجة المحاسبية

1.5. التأثير المحاسبي للرسم على القيمة المضافة على نتيجة الدورة

2.5. الحسابات المستعملة

أعمال موجهة (تقويم)

الفصل الرابع : محاسبة الأجور

1. البنية القانونية للعمل

86	7. المعالجة المحاسبية
86	8. المعالجة الجبائية
88	9. إعادة التقييم الرابعة (المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 2007/07/04)
88	10. إعادة التقييم في النظام المحاسبي المالي
89	1.10. شروط إعادة التقييم النظام المحاسبي المالي
90	2.10. المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد
93	3.10. المعالجة الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد
95	• أعمال موجهة (تقويم)
99	حلول الأعمال الموجهة
100	• حلول الأعمال الموجهة : النظام المحاسبي المركزي
111	• حلول الأعمال الموجهة : محاسبة الرسم على القيمة المضافة
124	• حلول الأعمال الموجهة : محاسبة الأجور
136	• حلول الأعمال الموجهة : إعادة تقييم الإستثمارات
151	الغائمة العامة
153	ملحق : فهرس المصطلحات عربي/فرنسي
158	المراجع

61	2. العناصر المكونة للأجرة
64	3. الاقتطاعات على الأجور
64	1.3. الاقتطاعات ذات الطابع الإجمالي
66	2.3. الاقتطاعات ذات الطابع الاختياري
66	4. احتساب الاشتراك في الضمان الاجتماعي و الوعاء الخاضع للضريبة
66	1.4. احتساب الاشتراك في الضمان الاجتماعي
67	2.4. احتساب الوعاء الخاضع للضريبة
67	5. الأجرة الإجمالية
68	6. الأجر الصافي
68	7. استمارة الأجرة
69	8. أعباء صاحب العمل
70	9. المعالجة المحاسبية
70	1.9. خطوات التسجيل المحاسبي
70	2.9. الحسابات المعنية عند التسجيل المحاسبي
72	3.9. حالة استمارة أجرة تحتوي على رصيد المخلفات
73	• أعمال موجهة (تقويم)
77	الفصل الخامس : إعادة تقييم الاستثمارات
79	1. أنواع إعادة التقييم
79	2. ميدان تطبيق إعادة تقييم الاستثمارات
81	3. مراحل تطبيق إعادة التقييم وحساب فرق إعادة التقييم
82	4. إعادة التقييم الأولى (المرسوم التنفيذي رقم 103/90 المؤرخ في 1990/03/27)
82	5. إعادة التقييم الثانية (المرسوم التنفيذي رقم 250/93 المؤرخ في 1993/10/24)
84	6. إعادة التقييم الثالثة (المرسوم التنفيذي رقم 366/96 المؤرخ في 1996/10/12)

الفصل

تقديم النظام المحاسبي

المالي الجديد

« *Présentation du nouveau Système Comptable Financier (SCF)* »

مراحل سير الفصل :

1. الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية
2. أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد
3. الإطار المفاهيمي
4. شروط الانتقال السليم نحو النظام المحاسبي المالي الجديد

تقويم

تمهيد

ينص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد على إلزامية كل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط المنصوص عنها قانونا، أن يمسك محاسبة مالية ابتداءً من 01 جانفي 2010.

كما يحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

يهدف هذا التعريف الرجيز للنظام المحاسبي المالي الجديد إلى إعطاء القارئ أهم خصوصياته لمساعدته في فهم مختلف الفصول التي يحتويها هذا المرجع، والتي أعدت وفقا لهذا النظام.

2.1. الأسباب الداخلية :

• تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري، من طرف فعال إلى دور منظم؛

• أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛

• يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛

• أصبحت النظرة القانونية، في المخطط المحاسبي الوطني، تغطي على النظرة الاقتصادية ؛

• بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ "الحيلة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ "الصورة الوافية"؛

• يفكر نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

1. الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية

أصبح المخطط المحاسبي الوطني، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، وذلك لأسباب مختلفة يمكن التطرق إليها من جانبين :

◀ الأسباب الخارجية؛

◀ والأسباب الداخلية.

1.1. الأسباب الخارجية :

• يُعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

• ظهرت، في عدة بلدان، احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة، من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

2. أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد

سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يُمكن تلخيصها فيما يلي:

✦ إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

✦ تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛

✦ تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛

✦ تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ "الصورة الوافية والعادلة".

3. الإطار المفاهيمي

يُشكّل الإطار المفاهيمي وسيلة وأداة للإجابة على بعض القضايا غير المطروحة على مستوى المعايير المتاحة.

يتضمن هذا الإطار مبادئ محاسبية أساسية تُعتبر ركيزة لكل مرجع محاسبي، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هي :

✦ الفرضيات الأساسية؛

✦ الخصائص النوعية للقوائم المالية.

1.3. الفرضيات الأساسية للقوائم المالية :

تتكون الفرضيات الأساسية من فرعين هما :

✦ محاسبة التعهد :

تُشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تُسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي.

✦ استمرارية الاستغلال

يتم إعداد القوائم المالية إنطلاقاً من فرضيتين، الأولى أن النشاط يُعتبر مستمراً والثانية المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور.

2.3. الخصائص النوعية للمعلومة المالية :

✦ القابلية للفهم¹ :

تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكاهلهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبياً.

✦ الملاءمة² :

يُقصد بملاءمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين إذ تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة. عادة ما تكون "ملائمة المعلومات المالية" مرتبطة بطبيعتها وأهميتها النسبية.

✦ الموثوقية³ :

تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطأ أو تحيز. تتدرج ضمن هذه الخاصية أربع (4) خصائص أخرى وهي :

✦ التمثيل الصادق للمعلومة المالية؛

✦ الواقع الاقتصادي يطغى على الواقع القانوني؛

✦ الحيادية : يتم إعداد الوثائق المالية بكل موضوعية؛

✦ الحيطة والحذر: الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات والتخفيض في تقييم الخصوم والتكاليف.

◀ القابلية للمقارنة¹:

يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة. وأخرى من حيث الحجم.

تعني المقارنة من حيث الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس المؤسسة، بينما يقصد بالمقارنة من حيث الحجم، أخذ مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب ثم مقارنتها.

من أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، وحتى تتسم بالتنوع كما يتبناها الإطار المفاهيمي، يجب الامتثال للقيود الثلاث الآتية :

♦ السرعة في تحضير المعلومات؛

♦ مراعاة الفارق الناتج من العنصرين: عنصر التكلفة وعنصر العائد؛

♦ الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.

3.3. مجال التطبيق :

ينص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، أن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ينص القانون المذكور أعلاه أن الكيانات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية :

♦ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

♦ التعاونيات؛

♦ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجاريين

الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

♦ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها

الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

4.3. المبادئ المحاسبية المفروضة :

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطاراً مفاهيمياً للمحاسبة المالية، معايير محاسبية،

ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها، ولاسيما:

« محاسبة التعهد؛

« استمرارية الاستغلال؛

« قابلية الفهم؛

« الدلالة؛

« المصادقية؛

« قابلية المقارنة؛

« أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

إضافة إلى هذه المبادئ، فإن النظام المحاسبي المالي يتبنى مبادئ أخرى هي :

« مبدأ السنوية/الدورية؛

« مبدأ استقلالية الدورات؛

« مبدأ الكيان المستقل؛

« مبدأ الأهمية النسبية؛

« مبدأ الحيطة والحذر؛

« مبدأ ثبات الطرق المحاسبية؛

« مبدأ التكلفة التاريخية كطريقة مرجعية للتقييم؛

« مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية؛

« مبدأ الصورة الصادقة/الوفية؛

« مبدأ ثبات الوحدة النقدية؛

« مبدأ عدم المقاصة؛

ملحق الكشف المالية :

يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في الكشف المالية، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

5.3. الكشف المالية :

يجب على الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون أن تعد الكشف المالية سنوياً على الأقل، وتتمثل هذه الكشف فيما يلي :

الميزانية:

تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (سواء في الأصول أو الخصوم).

جدول حساب النتائج:

يلخص مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

جدول تدفقات الخزينة:

يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

6. مستعملي القوائم المالية :

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين سواء أكانوا من داخل أو خارج المؤسسة، ومن أهم مستخدمي هذه التقارير:

- المسكرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة؛
- ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين الآخرين)؛
- الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط والهيئات الأخرى للتشريع والمراقبة)؛
- المتعاملين الآخرين مع الكيان كمؤسسات التأمين، الأجراء، الموردون والزملاء؛
- كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

شروط الانتقال السليم نحو النظام المحاسبي المالي الجديد

يؤدي هذا الانتقال لا محالة إلى تغيير ثقافي وتقني هام في الأداء المحاسبي مقارنة بما هو سائد حالياً في الجزائر، وسوف ينجح عن ذلك تكاليف لا يمكن الاستهانة بها فيما يتعلق بتكوين الكوادر الذين سيشهد إليهم مهمة تجسيد مشروع وضع النظام المحاسبي المالي الجديد. إضافة إلى ذلك، يجب على المهنيين التخلي بسهولة على طرق العمل المكتسبة خلال فترة تطبيق الدليل المحاسبي الوطني (سبتمبر 1975) والتفكير بطريقة جديدة تتماشى والمعايير المحاسبية الدولية التي أصبح استعمالها في تزايد مستمر على المستوى الدولي.

يتطلب وضع النظام الجديد إجراء تعديلات هامة في قوانين الدولة التي لها علاقة بالمحاسبة المالية وخاصة :

« القانون التجاري؛

« قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

« قوانين المالية والنصوص التطبيقية...

وللاستفادة أكثر من خبرة السبعينات لوضع الدليل المحاسبي الوطني، ولتفادي تكرار نفس الأخطاء، يصبح من الضروري إنشاء هيئة تنظيمية تتكفل بالمتابعة ووضع النظام المحاسبي المالي الجديد حيز التنفيذ. وهذه الهيئة تعمل على تقديم حلول وتوصيات للاشكاليات والتساؤلات المطروحة من طرف المؤسسات خلال فترة وضع النظام الجديد حيز التنفيذ وشرح التفسيرات والتقييمات الدولية المتاحة في هذا المجال.

كما يجب التفكير في وسيلة تسمح بالانتقال السليم والفعال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد ويتطلب ذلك إشراك كافة المعنيين سواء كانوا مهنيين، أو أساتذة، أو مؤسسات أو مختصين في المعايير المحاسبية الدولية. كما يجب رفع مستوى وظيفة المحاسب، ووظيفة المكلف بالمالية حيث أصبح لا يكفي للشخص الذي يتكفل بهذه الوظيفة أن يتسم بالكفاءة المحاسبية والمالية لوحدها، بل يجب أن تتوفر فيه قدرة التقييم والتفكير حتى يسمح له بمعرفة البيئة التي تنشط فيها مؤسسته.

نظراً للالتزامات الدولية للجزائر، والرغبة في مواكبة التطورات الدولية في المجال المحاسبي والمالي، أصبح من الضروري العمل على إنجاز مرحلة وضع النظام المحاسبي المالي الجديد. وهذه المرحلة يجب أن تمر بنجاح أو يجب توفير شروط نجاحها لأنها تمثل تحدياً للسلطات العمومية في مجال التغيير النوعي نحو هذا النظام، كما يجب على الجامعيين والمهنيين، ومستعملي القوائم المالية المساهمة في ربح هذا التحدي لأنه يعتبر فرصة للتكيف وتحسين تنظيماتهم، وطرق العمل، ونمط التسيير ونشر موسم للثقافة المالية على مستوى مؤسسات عملهم.

والنجاح في تبني المعايير الدولية من طرف المؤسسات المعنية يتوقف على التحضير الفعّال لعملية الانتقال، بحيث أن الطريقة الواجب اتباعها تشبه خطوات تسيير لمشروع كلاسيفيكا...

الفصل

النظام المحاسبي

المركزي

« Le système comptable centralisateur »

مراحل سير الفصل :

1. عموميات حول النظام المحاسبي المركزي
2. دراسة نماذج اليوميات المساعدة
3. حسابات التحويلات الداخلية
4. دراسة اليومية العامة المركزية

التمهيد

♦ تحسيس المعنيين بالنظام المحاسبي المالي بضرورة التنسيق على مختلف المستويات وتعميق وتوطيد هذا الإتجاه.

♦ على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة :

♦ ضمان إعطاء تكوين دوري لمعدي الحسابات والقوائم المالية في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

♦ ضمان التكوين بالموازاة مع النشاط المهني في مجال التقنيات المحاسبية الجديدة ؛

♦ توثيق وشرح المبادئ المحاسبية الجديدة للرفع من ثقة المتكويين؛

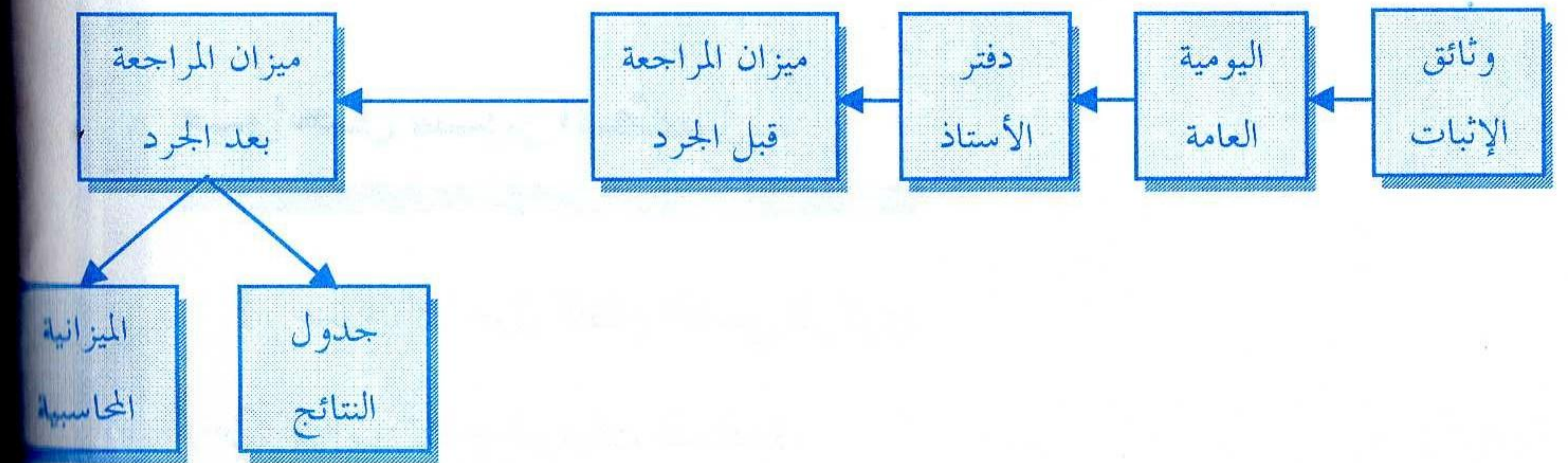
♦ اختيار برامج متطورة في الإعلام الآلي والتي تستجيب بشكل أفضل لمتطلبات المؤسسات وتستجيب لطبيعة نشاطها.

تذكير بالطريقة المحاسبية الكلاسيكية

إن القانون التجاري في مادته التاسعة (9) ألزم كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تـا بمسك دفتر لليومية تُسجل فيه العمليات التي يحققها عند القيام بنشاطه.

كما أن من خصائص النظام الكلاسيكي أنه يوجد شخص واحد يمسك في نفس الوقت اليو العامة ودفتر الأستاذ حيث أن عمل الترحيل للعمليات الواردة في وثائق الإثبات (من اليومية العامة دفتر الأستاذ) يكون يوميا.

لقد أصبح هذا النظام قليل الاستعمال ميدانيا وأصبحت أهميته تقتصر في الجانب البيداغوجي حيث أن تدريس مادة المحاسبة العامة والأنظمة المعقدة التابعة لها يكون انطلاقاً من النظام الكلاسيكي وفيما يلي شرح بواسطة رسم بياني لمختلف المراحل التي تمر بها التسجيلات المحاسبية وفقاً للنظام الكلاسيكي :



تعليق حول الشكل :

يتم التسجيل المحاسبي لوثائق الإثبات على مستوى اليومية العامة من طرف شخص واحد يقوم ذلك بترحيل تفاصيل هذه العمليات في حسابات دفتر الأستاذ.

يتطلب هذا العمل اليومي حجماً كبيراً من الجهود حيث أن كل العمليات التي تحققها المؤسسة مهما كانت نوعيتها أو طبيعتها تسجل في دفتر واحد، من طرف شخص واحد وفي يوم واحد.

تقوم المؤسسة دورياً بإعداد ميزان المراجعة قبل الجرد و ميزان المراجعة بعد الجرد.

تخص الوثيقة الأولى العمليات العادية كالمشتريات، المبيعات، التسديدات والتحصيلات إلى غير ذلك من العمليات المتعلقة بالنشاط العادي.

تخص الوثيقة الثانية العمليات التي تسجل في نهاية السنة كالتصحيحات الجردية، تعديل قيم الأصول المالية، تعديل التكاليف، تعديل الإيرادات...

بعد حساب الأرصدة النهائية لجميع الحسابات (حسابات الميزانية، حسابات التسيير وحسابات النتائج) وإدماج كل من العمليات الناتجة من النشاط العادي وتلك المتعلقة بنهاية السنة، يتم إعداد الجداول الختامية :

◀ جدول النتائج

◀ الميزانية المحاسبية

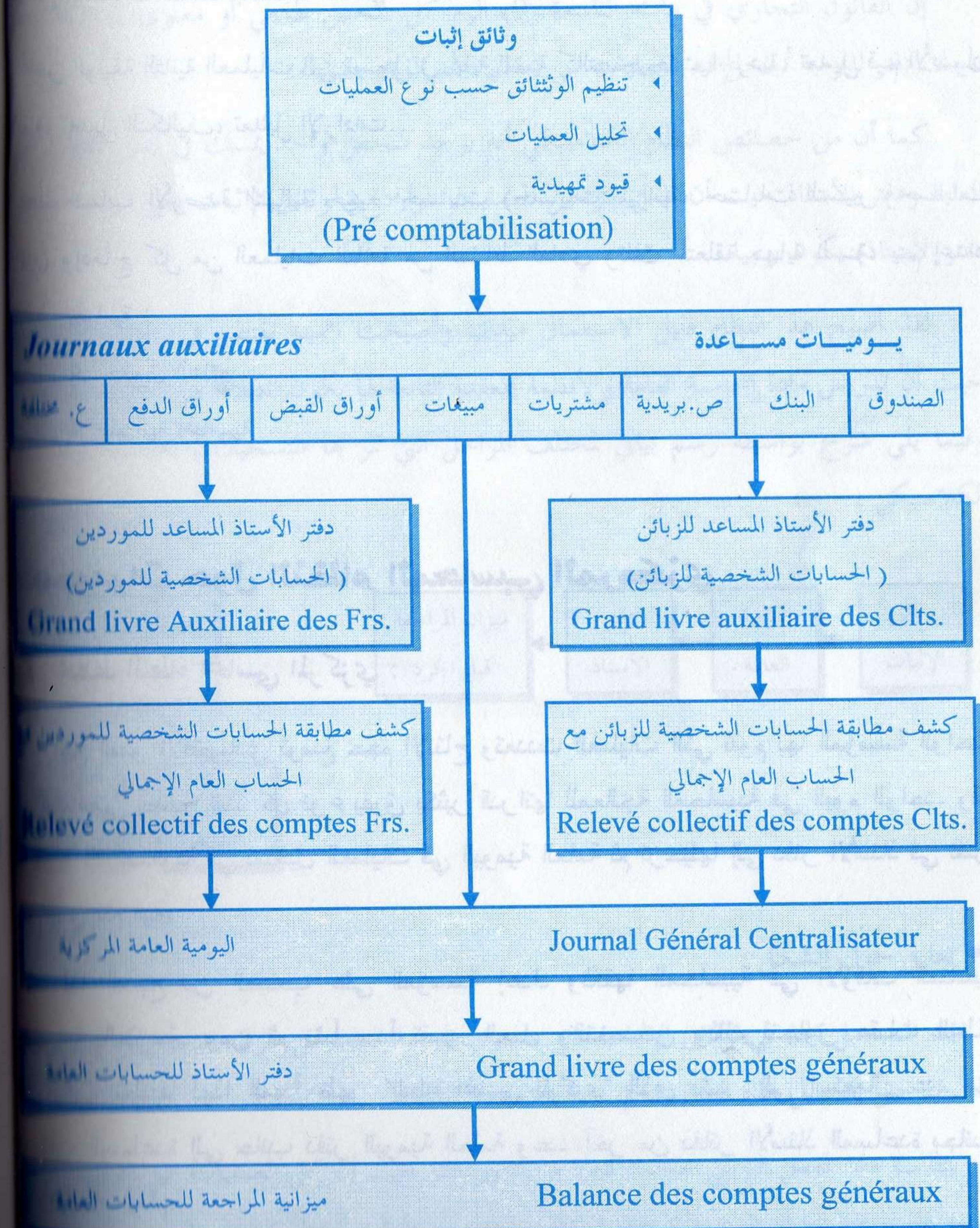
أ. أهميات حول النظام المحاسبي المركزي

1.1 مخطط النظام المحاسبي المركزي :

مع النمو الاقتصادي توسع حجم الإنتاج وتعددت العمليات التي تقوم بها المؤسسة الواحدة وتكونت حاجة إلى أصبح عدد كل نوع يفوق بكثير قدراتها للمعالجة المحاسبية في اليوم الواحد. وقد بدأ من ذلك صعوبة في تسجيل العمليات في اليومية العامة ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ في نفس اليوم الذي قام فيه.

لذا أصبح من الصعب على المؤسسة إعداد وثائقها المحاسبية في الأوقات المناسبة وبسهولة اللازمة. ومن ثم نشأ مبدأ تقسيم العمل والتخصص وذلك لتجاوز عقبات النظام الكلاسيكي. انطلاقاً من هذا المبدأ ظهر "النظام المحاسبي المركزي" الذي يشير إلى استعمال عدد من الموظفين المساعدة إلى جانب دفتر اليومية العامة وعدد آخر من دقاتر الأستاذ المساعدة بجانب دفتر الأستاذ العام.

وفيما يلي مخطط النظام المحاسبي :



وهو النظام المحاسبي المركزي :

يتم فيه المسك المحاسبي وفقا للنظام المركزي فيما يلي:

1- تقسم اليومية العامة إلى يوميات مساعدة مختصة يكون التسجيل فيها يوميا ثم تلخيصها أو تجميعها دوريا في اليومية العامة المركزية؛

2- فتح دفتر أستاذ مساعد للموردين وثاني للزبائن إلى جانب دفتر الأستاذ العام وذلك للمتابعة الدورية لهذه الحسابات؛

3- تكون ورقة الحسابات الشخصية للزبائن والموردين يوميا في دفتر الأستاذ المساعد الخاص بكل نوع وذلك بهدف معرفة أرصدها في كل وقت ومراقبة صحة الحسابات العامة على أساس دفتر الأستاذ العام.

4- يوافق عدد اليوميات المساعدة الممكن استعمالها على:

5- تدوير قرار العمليات المماثلة أي تلك التي تنتمي إلى نفس العائلة؛

6- ضرورة توزيع العمل على عدة ماسكين الدفاتر.

النظام العمل في النظام المحاسبي المركزي :

1- يتم تسجيل وثائق الإثبات على مستوى كل مصلحة في اليومية المساعدة الخاصة بها.

2- يتم العمل نشاط المؤسسة أساسا العمليات التالية: الشراء، البيع، التسديد والتحويل.

3- وهذا يتم تسجيل معظم العمليات الجارية ضمن اليوميات المساعدة وفق التنظيم الآتي :

4- اليوميات : اليومية المساعدة للمشتريات؛

5- اليوميات : اليومية المساعدة للمبيعات؛

6- اليوميات : اليومية المساعدة للبنك - مدفوعات؛

7- اليوميات : اليومية المساعدة للصندوق - مدفوعات؛

8- اليوميات : اليومية المساعدة للصكوك البريدية - مدفوعات.

◀ التحصيلات الفورية :

[illegible]

الملاحظات التي تسجل مباشرة في اليومية العامة المركزية :

يلاحظ أن هناك بعض العمليات التي تُمسك وتُسجل مباشرة في اليومية العامة المركزية

من الروايات المساعدة، ونذكر منها :

مؤلف: الفقيه والإمام للحسابات؛

الخطوات الخاصة بتصحيح الأخطاء المسجلة في اليوميات المساعدة والتي اكتشفت بعد

المركزية في الرؤية العامة المركزية؛

البيانات الجردية في آخر السنة.

4.1. شكل اليومية المساعدة :

تظهر اليوميات المساعدة عموماً على شكل جداول تحتوي على مجموعة من البيانات الضرورية للمؤسسة والتي يمكن تلخيصها في الأعمدة التالية :

❖ **عمود التاريخ :** يُثبت فيه التاريخ الذي تمت فيه العملية؛

❖ **عمود البيان :** يُثبت فيه رقم وثيقة الإثبات المستعملة، شرح للعملية، تعيين التاريخ الآخر (زبون ، مورد ...)، إلخ ...

• عمود الحسابات المدينة والذي يتفرع إلى أعمدة، عددها يناسب عدد الحسابات المستعملة.

◀ عمود الحسابات الدائنة والذي يتفرع إلى أعمدة، عددها يناسب عدد الحسابات المستعملة.

2. دراسة نماذج اليوميات المساعدة

يؤدي المسك المحاسبي وفقا للنظام المركزي في بعض الأحيان إلى معالجة نفس العمل المحاسبية على مستوى عدة يوميات مساعدة. في هذه الحالة يصبح استعمال حساب وسيط ضروريا حيث أنه يُجعل مدينا في يومية مساعدة ودائنا في يومية مساعدة أخرى وبالتالي عملية التركيز في اليومية العامة المركزية يظهر برصيد معدوم.

الغاية من استعمال مثل هذه الحسابات هو تجنب إثبات نفس العملية أكثر من مرة وأما يخص النظام المحاسبي المالي حساب 588- "تحويلات داخلية أخرى" الذي من شأنه أن هذا الدور، فالجدول الموالي يتضمن مختلف الحسابات الوسيطة التي تستعمل لهذا الغرض

رقم الحساب	اسم الحساب باللغة العربية	ترجمة اسم الحساب إلى الفرنسية
5880	تحويلات الأموال	vements de fonds
5881	مشتريات فورية	ats au comptant
5882	مبيعات فورية للبضائع	ates de marchandises au comptant
5883	مبيعات فورية للمنتجات	ates de production au comptant
5886	تسديد فوري مقابل أداء خدمات	atations fournies au comptant
58840	أوراق تجارية قيد التحصيل	ats à l'encaissement
58841	أوراق تجارية للقطع أو للخصم	ats négociés ou escomptés
58842	أوراق تجارية محصلة	ats en recette
58850	أوراق تجارية مستوطنة	ats domiciliés
58851	أوراق تجارية مدفوعة	ats payés

اليومية المساعدة للمشتريات الفورية واليومية المساعدة للمشتريات الآجلة :

يقال المؤسسة أن تستعمل يوميتين مساعدتين الأولى للمشتريات على الحساب والثانية للمشتريات الفورية، فيما يخص المشتريات الفورية يصبح من الضروري استعمال حساب 5881 للمشتريات الفورية على الحساب البنك مثلا (إذا فرضنا أن التسديد يكون بواسطة حساب 5881 للمشتريات الفورية، مرة في اليومية المساعدة للمشتريات الفورية ومرة أخرى في اليومية المساعدة للمشتريات الفورية).

فيما إذا كان المؤسسة أن تستعمل يومية مساعدة واحدة يُعالج فيها فقط ما هي آجلة للمشتريات الفورية فتُعالج في إحدى اليوميات الخاصة بالنقديات التي تمسكها المؤسسة (بنك، الصكوك البريدية أو الصندوق). ففي هذه الحالة يصبح غير ضروري استعمال حساب 5881 للمشتريات يعتبر فرعي أو غير أساسي.

الحساب الأساسي هو الذي يملك يومية مساعدة مفتوحة على اسمه، بينما يُعتبر الحساب الفرعي الذي ليس لديه يومية مساعدة مفتوحة باسمه.

أما إذا كان ذلك فتح يومية مساعدة واحدة تستقبل في نفس الوقت المشتريات الفورية والآجلة وذلك هذا الإجراء يمكن المؤسسة من احتساب المشتريات الإجمالية (الآجلة والفورية) التي تسجل إعداد التصريح برقم الأعمال حيث أن قراءة أو استخراج الرسوم القابلة للمشتريات الفورية على رقم الأعمال "الدولة، الرسوم على رقم الأعمال" يكون على مستوى يومية مساعدة (اليومية المساعدة للمشتريات الآجلة والفورية).

في تاريخ 11 فبراير استلمت مؤسسة فاتورة من أحد مورديها والتي تحتوي على ما يلي :

5000 دج	الدين الإجمالي
10 %	الخصم
2 %	رسوم استعمال الدفع
1.500 دج	مبلغ برسم الأمانة
17 %	الدين على القيمة المضافة

تم تسديد 60 % من هذه الفاتورة بموجب شيك بنكي والباقي على الحساب.

المطلوب:

إعداد اليومية المساعدة للمشتريات الآجلة والفورية في آن واحد.

إعادة تقديم الفاتورة تسهيلا للتسجيل المحاسبي

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة						الحسابات المدينة		
		401	5881	768	709	380	445	4096		
23.02	الفاتورة	2.663,88	3.995,82	90	-	4.500	749,7	1.500		

فيما يخص التسجيل المحاسبي للجزء الفوري، فيكون على مستوى اليومية المساعدة للبنك -مدفوعات : من ح/ 5881. مشتريات فورية إلى ح/ 512. البنك : 3.995,82
فيما يخص الجرد الدائم أي دخول السلع إلى المخزون، فيكون تسجيله على مستوى اليومية المساعدة للمخزونات الداخلة (عند استلام وصل الدخول): من ح/ 30. بضائع إلى ح/ 380. مشتريات بضائع : 4.500,00

اليومية المساعدة للإشعارات الواردة من الموردين :

هذه اليومية المساعدة يتم إثبات ما يلي :

إعادة مشتريات البضائع و المواد واللوازم لسبب مثلا عدم المطابقة مع الموصفات المتفق عليها عند الطلب ؛

إعادة (أو إرجاع) الغلافات المتداولة¹ ؛

إعادة (أو إرجاع) التخفيضات³، السماعات⁴، وخصوم استعجالات الدفع⁵ الممنوحة خارج الفاتورة؛

إعادة (أو إرجاع) بضائع الأخطاء المتواجدة في الفواتر السابقة.

إعادة (أو إرجاع) 100.000 وحدة بثمان 10 دج للوحدة وعليها رسم على القيمة المضافة

العناصر	المبالغ (د.ج)	التسجيل المحاسبي			
		عند الزبون		عند المورد	
		الحسابات المدينة	الحسابات الدائنة	الحسابات المدينة	الحسابات الدائنة
المبلغ الإجمالي	5.000,00				
تخفيض (10 %)	500,00				
الصافي التجاري	4.500,00	ح/ 38			ح/ 701
خ.إ.د. (2 %)	90,00		ح/ 768	ح/ 668	
الصافي المالي	4.410,00				
ر.ق.م. (17 %)	749,7			ح/ 445	ح/ 445
غلافات برسم الأمانة	1.500,00			ح/ 4096	ح/ 4196
المبلغ المستحق	6.659,7		ح/ 401	ح/ 411	

أسماء الحسابات المذكورة في الجدول السابق :

38	المشتريات المخزنة	445	الدولة، الرسوم على رقم الأعمال
401	موردو المخزونات والخدمات	668	الأعباء المالية الأخرى
4096	أمانات مدفوعة	701	المبيعات من المنتجات التامة المصلحة
411	الزبائن	768	المنتجات المالية الأخرى
4196	أمانات تحت التسديد		

¹ Restitution des emballages

² Remises

³ Rabais

⁴ Ristournes

♦ 02.03 : تم إعادة غلافات متداولة مبلغها 10.000 دج، حجر المورد 200 دج عطب¹ في الغلافات.

♦ 03.03 : تم استلام فاتورة إشعار دائن²، من مورد وكانت تتضمن تخفيض 12.000 خصم استعجال دفع 500 دج.

المطلوب :

◀ إعداد اليومية المساعدة للإشعارات الدائنة الواردة من الموردين.

◀ تركيز هذه اليومية في اليومية العامة المركزية.

◀ اليومية المساعدة للإشعارات الدائنة الواردة من الموردين :

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة						الحسابات المدين
		380	445	4096	768	709	401	
01.03	إعادة بضائع	100.000	17.000					117.000
02.03	إعادة غلافات			10.000				9.800
03.03	تخفيض + خ.إ.د.				500	12.000		12.500
	المجموع :	100.000	17.000	10.000	500	12.000		139.300

اسماء الحسابات المذكورة في الجدول السابق :

65	مصاريف أخرى وظيفية
653	نقص في قيم مواد التغليف (Malis sur emballages)
709	التخفيضات والتتريلات والسماحات الممنوحة
75	نواتج أخرى وظيفية
753	نقص في قيم مواد التغليف (Bonis sur emballages)

ويتم تركيز هذه اليومية في نهاية الشهر على النحو التالي :

03.31		الموردون	139.300
		نقص في قيمة مواد التغليف	200
		مشتريات بضاعة	100.000
		الدولة - رسوم على رقم الأعمال	17.000
		أمانات مدفوعة	10.000
		نواتج مالية أخرى	500
		تتريلات، تخفيضات وسماحات ممنوحة	12.000
حسب تفاصيل اليومية المساعدة للإشعارات الدائنة الواردة من الموردين، صفحة رقم			

3.2. اليومية المساعدة للمخزونات الداخلة :

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة				الحسابات المدينة			
		38		72		35		36	
		المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم

4.2. اليومية المساعدة للمخزونات الخارجة :

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة								الحسابات المدينة	
		30		31		326		331		72	
		المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم

أسماء الحسابات المستعملة في اليوميتين السابقتين :

30- مخزونات البضائع	36- المخزونات المتأتية من الأصول الثابتة
31- المواد الأولية واللوازم	37- المخزونات لدى الغير
326- غلافات	38- المشتريات المخزنة
331- المنتجات قيد التنفيذ	600- مشتريات البضائع المباعة
351- المنتجات الوسيطة	601- مشتريات المواد الأولية
355- المنتجات تامة الصنع	72- الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون
358- الفضالات والمهملات	

حسابات التحويلات الداخلية

كيفية استعمال حسابات التحويلات الداخلية :

كما ذكر سالفاً، تستعمل حسابات التحويلات الداخلية تجاوزاً لتكرار تسجيل نفس العملية حسابية مرتين. وحتى ندرس عن قرب مثل هذه الحالات حاولنا أولاً أن نلخصها في الجدول أدناه ثم نفسرها بواسطة أمثلة تطبيقية (أنظر 2.3).

إذا فرضنا أن مؤسسة تمسك محاسبتها حسب النظام المحاسبي المركزي وتستعمل أدوات المساعدة التالية :

- ي.م للإنتاج المباع.
- ي.م للمشتريات الآجلة و الفورية.
- ي.م للمخزونات الداخلة.
- ي.م للمخزونات الخارجة.
- ي.م للبنك - مقبوضات.
- ي.م للبنك - مدفوعات.
- ي.م للصندوق - مقبوضات.
- ي.م للصندوق - مدفوعات.
- ي.م لأوراق القبض - دخول -
- ي.م لأوراق القبض - خروج -
- ي.م لأوراق الدفع - خروج -
- ي.م لأوراق الدفع - دخول -
- ي.م للإشعارات الدائنة الواردة من الموردين.
- ي.م للعمليات المختلفة.

ففي هذه الحالة يمكن تعيين مختلف الحالات التي تستلزم استعمال أحد حسابات التحويلات

الحساب المعني	اليوميات المساعدة المعنية	نوع العملية
5882	ي.م للإنتاج المباع + ي.م للبنك مقبوضات	بيع منتجات مع استلام
5881	ي.م للمشتريات الآجلة والفورية + ي.م للصندوق مدفوعات	مشتريات فورية
5880	ي.م للصندوق مدفوعات +	مشتريات فورية

من الصندوق إلى البنك	ي.م للبنك مقبوضات	
تحصيل عن أوراق تجارية أوفى استحقاقها	ي.م لأوراق القبض خروج + ي.م للبنك مقبوضات	58840
تسديد أوراق تجارية (مستوطنة) بواسطة البنك	ي.م للبنك مدفوعات + ي.م لأوراق الدفع دخول	58850

2.3. سلسلة من التطبيقات حول استعمال حسابات التحويلات الداخلية :

← تطبيق 01 : حول حساب 5880 "تحويلات الأموال"

يُستعمل حساب 5880 بين اليوميات المساعدة لحساب النقديات.

مثال : تم تحويل مبلغ مالي من الصندوق إلى حساب البنك قيمته 5.000 دج. بما أن العمل يخص في نفس الوقت يوميتين : اليومية المساعدة (ي.م) للصندوق - مدفوعات و ي.م للبنك مقبوضات، وحتى نتجنب تكرار إثبات العملية مرتين يصبح استعمال الحساب الوسيط ضرورياً ويتم ذلك كالاتي :

♦ ي.م للبنك - مقبوضات

من حـ/512 إلى حـ/5880 : 5.000

♦ ي.م للصندوق - مدفوعات

من حـ/5880 إلى حـ/532 : 5.000

← تطبيق 02 : حول حساب 5881 "مشتريات فورية"

يُستعمل هذا الحساب بين اليوميتين المساعدةتين الـ ي.م للمشتريات الفورية و الـ للنقديات.

مثال : تم شراء مواد أولية بمبلغ 2.500 دج نقداً (تسديد فوري).

تُفيد هذه العملية في اليوميتين المعنيتين كالتالي :

في حالة ما إذا كانت المؤسسة تملك يومية مساعدة للمشتريات الآجلة فقط يصبح استعمال الحساب الوسيط غير ضروري، فتثبت هذه العملية مباشرة في اليومية المساعدة للصندوق - مدفوعات كالاتي: من حـ/381 إلى حـ/532 : 2.500
يُعتبر في هذه الحالة حـ/381 فرعي باعتباره لا يملك يومية مساعدة مفتوحة باسمه.
يُثبت قيد ترصيد حـ/381 في اليومية المساعدة للمخزونات الداخلة وذلك عند استلام وصل الدخول : من حـ/31 إلى حـ/381 : 2.500

← تطبيق 03 : حول حساب 5882 "مبيعات البضاعة نقداً" وحساب 5883 المبيعات الفورية للمنتجات

يُستعمل هذا الحساب بين اليوميتين المساعدةتين الـ ي.م لمبيعات البضاعة نقداً والـ ي.م للنقديات.

مثال : تم بيع منتجات تامة الصنع بمبلغ 4.800 دج نقداً. تُسجل هذه العملية في اليوميتين

♦ ي.م لمبيعات المنتجات نقداً

من حـ/5883 إلى حـ/701 : 4.800

♦ ي.م للصندوق مقبوضات

من حـ/512 إلى حـ/5883 : 4.800

في حالة عدم وجود ي.م لمبيعات المنتجات نقداً، تُسجل العملية مباشرة في إحدى اليوميات المساعدة للنقديات المعنية : من حـ/512 أو حـ/532 إلى حـ/701

← تطبيق 04: حول ح/ 5886 "أداء الخدمات نقداً"

يُستعمل هذا الحساب كوسيط بين اليوميتين المساعدةتين التاليتين : ي.م لأداء الخدمات نقداً
ي.م للنقديات وذلك من طرف المؤسسات التي تحقق أرقام أعمال من نشاطات تخص على
تأدية الخدمات.

مثال : تم أداء خدمات بموجب شيك بنكي تم استلامه مباشرة بعد تحقيق الخدمة (أو الخدمة)
تثبت هذه العملية في اليوميتين كآلاتي :

♦ ي.م لأداء الخدمات نقداً

من ح/ 5886 إلى ح/ 706

♦ ي.م للبنك مقبوضات

من ح/ 512 إلى ح/ 5886

ي.م للبنك - مقبوضات

(03-05) : تاريخ استلام الإشعار الدائن من البنك

من ح/ 512

من ح/ 627

إلى ح/ 58840

مثال : لا يرصد إلا عند الإتمام الفعلي لعملية التحصيل.

أداء الحسابات المستعملة في المثال الوارد ضمن التطبيق رقم 05

413 الزبائن، أوراق تجارية للتحصيل

627 مصالح بنكية والمماثلة

← تطبيق 06: حول ح/ 58841 "أوراق تجارية للقطع"¹

يُستعمل ح/ 58841 بنفس الطريقة التي يُستعمل بها ح/ 58840، إلا أن مدة قطع الأوراق
التجارية تكون أسرع بالمقارنة مع العملية السابقة.

القطع الأوراق التجارية هو التنازل عنها لفائدة المؤسسات المالية وذلك قبل تاريخ الاستحقاق.

مثال : بتاريخ 12/01 تم دفع أوراق تجارية للقطع، مبلغها الاسمي 2.000 دج تاريخ استحقاقها

← تطبيق 05: حول ح/ 58840 "أوراق تجارية قيد التحصيل"¹

عادة وقبل تاريخ الاستحقاق، تُدفع الأوراق التجارية (أوراق القبض) إلى البنك من
المؤسسة وهذا بهدف تحصيلها. تستغرق الأوراق التجارية عدة أيام في البنك قبل تحصيلها
وفي ذلك الحين لا يمكن اعتبار الأوراق التجارية في حوزة المؤسسة بل قيد التحصيل، خلال
المدة.

مثال :

بتاريخ 20-02، دفعت مؤسسة سنداً تجارياً مبلغه 3000 دج إلى بنكها بهدف التحصيل

بتاريخ 05-03، استلمت المؤسسة إشعار "تحصيل" من بنكها متضمناً مصاريف بنكية.

التسجيل المحاسبي للعمليات يكون كالتالي :

♦ ي.م لأوراق القبض - خروج

(20-02) : تاريخ دفع الأوراق إلى البنك

من ح/ 58840 إلى ح/ 413 : 3000

¹ Effets négociés ou effets escomptés

التسجيل المحاسبي للعمليات في اليوميات المساعدة المعنية يكون كالتالي :

♦ ي.م لأوراق القبض - خروج

(عند تاريخ دفع الأوراق إلى البنك)

من حـ/58841 إلى حـ/413

♦ ي.م للبنك - مقبوضات

(عند تاريخ استلام الأشعار الدائن من البنك)

من

حـ/512

حـ/627

إلى حـ/58841

نلاحظ أن حـ/58841 لا يرصد إلى عند إتمام عملية القطع.

تطبيق 07: حول حـ/58842 "أوراق تجارية محصلة"

الفرق الموجود بين "الأوراق التجارية قيد التحصيل" و"الأوراق التجارية المحصلة" هو استوطان هذه الأخيرة (أي عدم تحصيلها عن طريق البنك). فالأوراق المحصلة تُقبض مباشرة عند تاريخ استحقاقها، من قبل المستفيد.

مثال : عند تاريخ الاستحقاق، أرسلت المؤسسة أحد موظفيها المكلف بتحصيل حقوق المدين لدى الغير وذلك لاستلام المقابل المالي لأوراق تجارية قيمتها الاسمية 4000 دج.

♦ ي.م لأوراق القبض - خروج

من حـ/58842 إلى حـ/413 : 4000

♦ ي.م للصندوق - مقبوضات

من حـ/532 إلى حـ/58842 : 4000

تطبيق 08: حول حـ/58850 "أوراق تجارية مستوطنة"

الأوراق التجارية المستوطنة هي أوراق الدفع التي يتم تسديدها بواسطة البنك، وهذا عند تاريخ الاستحقاق.

عند فتح وقبول الأوراق التجارية تعني عملية الاستوطان² أن المسحوب عليه يأمر بنكه بدفع أوراق الدفع، عند تاريخ استحقاقها، إلى المستفيد النهائي.

يعتبر حـ/58850 بين اليوميتين التاليتين: الـ. ي.م لأوراق الدفع - دخول والـ. ي.م لأوراق الدفع - مدفوعات.

♦ ي.م لأوراق الدفع - دخول

من حـ/403 إلى حـ/58850

♦ ي.م للمدفوعات - مدفوعات

من حـ/58850 إلى حـ/512

يتم هذا التسجيل المحاسبي عند تاريخ الاستحقاق وبعد استلام الإشعار المدين، من البنك، بأوراق الدفع المسددة.

في حالة عدم استعمال الـ. ي.م لأوراق الدفع، تُثبت العملية مباشرة في اليومية المساعدة للبنك - مدفوعات، وذلك على النحو التالي : من حـ/403 إلى حـ/512

أداء العمليات المستعملة في المثال الوارد ضمن التطبيق رقم 08

403 يورده أوراق الدفع

403 مصالح بنكية والمماثلة

قويم

4. دراسة اليومية العامة المركزية

شهرياً، يُجرى تركيز اليوميات المساعدة في اليومية العامة المركزية بصورة ملخص تستهل العملية بمراجعة الطرفين المدين والدائن لكل يومية مساعدة للتأكد من صحة المجاميع تتم عملية التركيز بطريقة منتظمة أي يومية مساعدة بعد الأخرى.

يُتبع تركيز كل يومية مساعدة بياناً يوضح فيه اسم اليومية المساعدة ورقم صفحة دفترها وهذا حسب تعليمات المادتين 9 و 10 للقانون التجاري.

في نظر القانون التجاري تعتبر اليومية المركزية ودفتر الأستاذ العام الوثيقتان الشرع للمؤسسة والواجب أن يكون إعدادها يومياً بدون بياض أو مسح أو كتابة على الهامش. كما يجب أن تكون مرقمة ومؤشرة وموقع عليها من قبل المحكمة أو رئيس المجلس البلدي.

أسئلة المراجعة :

- 1- أذكر أهم إيجابيات النظام المحاسبي المركزي بالمقارنة مع النظام المحاسبي.
- 2- هل يمكن تحديد عدد ثابت لليوميات المساعدة في النظام المحاسبي المركزي بالنسبة للمؤسسات مهما اختلف حجمها ؟ علل إجابتك.
- 3- ما هي الغاية من إعداد كشف حسابات الغير (الزبائن والموردون) إلى جانب دفتر الأستاذ الخاص بالخاص بالحسابين؟
- 4- ما هي المعايير التي تسجل مباشرة في اليومية العامة المركزية دون أن تمر باليوميات المساعدة المعيارية، ولماذا ؟

أسئلة تطبيقية :

- 1- أذكر لأحد أشهر ديسمبر لمؤسسة صناعية في العمليات التالية :
- 2- أذكر في دفتر المؤسسة فاتورة لأحد زبائنها تتعلق ببيع منتجات تامة الصنع و التكاليف على العناصر التالية :
- 3- أذكر الإجمالي 130.000 دج + لتزويل 10% ؛ خصم استعجال الدفع: 2% ؛
- 4- أذكر في دفتر المؤسسة على فاتورة من أحد مورديها تتعلق بمشتريات مواد أولية

المبلغ الإجمالي 78.000 دج ؛ تنزيل 5% ؛ خصم استعجال الدفع: 3%

♦ 12.03: تم استلام المشتريات السابقة (انظر العملية 12.02)

♦ 12.04: فتح ورقة تجارية تتعلق بالعملية 12.01.

♦ 12.05: قبول ورقة تجارية لفائدة المورد الذي حرر فاتورة 02.12.

♦ 12.06: أرسلت المؤسسة إلى البنك أوراقاً تجارية حان استحقاقها، قيمتها الاسمية 95.000 دج.

♦ 12.07: خروج منتجات تامة الصنع من ورشات الإنتاج نحو محلات التخزين، تكلفتها الإنتاج: 128.000 دج.

♦ 12.08: تسديد الأجر بواسطة حساب البنك : 154.789,78 دج .

♦ 12.09: استلام إشعار دائن من البنك يتعلق بالعملية 06.12، مصاريف البنك : 1.500 دج.

♦ 12.10: حررت المؤسسة فاتورة لأحد زبائنها تتضمن العناصر التالية :

المبلغ الإجمالي للمنتجات التامة الصنع : 175.000 دج ؛ تخفيض 10% ؛

غلافات برسم الأمانة : 25.000 دج. (عدد الغلافات: 50 وحدة ؛ سعر الأمانة للواحد: 500 دج)، تكلفة الإنتاج: 150.000 دج.

♦ 12.12: تحصلت المؤسسة على فاتورة مرفقة بالمواد، من أحد مورديها والتي تتضمن العناصر التالية :

المبلغ الإجمالي للمواد الأولية : 65.000 دج ؛ تنزيل : 5% ؛ خ.إ.د : 2 دج ؛ ر.ق.م: 17%.

♦ 12.13: تم إرسال أوراق تجارية للبنك بهدف خصمها.

القيمة الاسمية : 60.000 دج ؛ مصاريف البنك : 650 دج.

♦ 12.14: فتح ورقة تجارية تتعلق بالعملية 12.12

♦ 12.16: تحويل استثنائي لبضائع على مستوى ورشات الإنتاج، تكلفة الشراء: 40.000 دج.

♦ 12.17: استرجع الزبون 35 وحدة من الغلافات المتداولة في حالة عادية، 10 في حالة سيئة أجبرت المؤسسة على استعادتها بمبلغ 230 دج للوحدة. كما حجز الزبون الغلافات المتبقية نهائياً، مع العلم أن سعر الحيازة للوحدة هو 350 دج، معدل الإهلاك هو 20%، مدة الاستعمال عند تاريخ التنازل سنتين و 7 أشهر (انظر العملية 12.10).

♦ 12.20: فتح من جديد لورقة تجارية غير محصل عليها، القيمة الاسمية الأصلية 35.000 دج. لحصلت المؤسسة مصاريف مختلفة تم تسجيلها في الوقت المناسب من طرف مصلحة المحاسبة والتي ظهرت عند تاريخ الاستحقاق و أثناء محاولة تحصيل قيمتها الاسمية. يخص هذه المصاريف كالاتي :

المصاريف البريدية : 250 دج ؛ مصاريف البنك : 170 دج.

القيمة المضافة التأجيل للورقة التجارية أدى إلى تحديد مبلغ 197,54 دج. لقد سجلت مصلحة المحاسبة للملاحظة، قيد إلغاء الورقة التجارية الأصلية التي رجعت غير محصلة (غير مسددة).

♦ 12.21: تحصيل مباشر (دون تدخل البنك) على أوراق تجارية بواسطة شيك بنكي قيمته 34.000 دج.

♦ 12.22: تحصلت المؤسسة على فاتورة من أحد مورديها تتضمن العناصر الآتية :

المواد الأولية : 145.000 دج ؛ ر.ق.م : 17% ؛ غلافات برسم الأمانة : 35.000 دج (100 وحدة ، سعر الوحدة 350 دج). تم استلام المواد بنفس اليوم.

♦ 12.24: ظهور ورقة تجارية لفائدة مورد ، القيمة الاسمية 54.500 دج.

♦ 12.26: أرسلت المؤسسة الغلافات المستلمة في 12.22 في الحالات الآتية :

70 وحدة في حالة جيدة، 10 وحدات مخربة كلياً، 5 وحدات في حالة سيئة أجبرت المورد على استعادتها بمبلغ 120 دج للوحدة، كما قررت المؤسسة عدم إرسال نهائياً الغلافات التي تم تلقيها بواسطة شيك بنكي.

♦ 12.28: تسديد أوراق تجارية بواسطة البنك، القيمة الاسمية 25.800 دج.

♦ 12.31: شراء معدات مكتب و تسديدها بواسطة ورقة مالية بقيمة 74.794 دج.

الفصل

محاسبة الرسم على

القيمة المضافة

« La comptabilisation de la Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) »

مراحل سير الفصل :

1. مبدأ الرسم على القيمة المضافة

2. الاسترجاعات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة

3. إعداد الرسم على القيمة المضافة

4. الاسترجاعات المالية

5. المعالجة المحاسبية

التمرين

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة في اليوميات المساعدة المعنية والمذكورة أدناه إذا علمت أن المرئ مسك محاسبتها حسب النظام المحاسبي المركزي :

ي.م للإنتاج المباع.

ي.م للمشتريات الآجلة و الفورية .

ي.م للمخزونات الداخلة.

ي.م للمخزونات الخارجة.

ي.م للبنك - مقبوضات.

ي.م للبنك - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للعمليات المختلفة.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

ي.م للصندوق - مدفوعات.

تمهيد:

في إطار النظام الجبائي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من أبريل 1992 وفيما يخص صياغة النظام القديم للرسوم على رقم الأعمال تم تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات² بالرسم على القيمة المضافة³.

يُطبق الرسم على القيمة المضافة (ر.ق.م.) الناتج عن العمليات الخاضعة له والمخصوص في المادة الأولى من قانون الرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال الناتج عن مثل هذه العمليات الخاضعة.

تعتبر المؤسسات المُسوّقة للمنتجات والبضائع الخاضعة للرسم على القيمة المضافة كإدارة الضرائب والمستهلك حيث يتمثل دورها في جمع الرسم عند تحقيق عمليات البيع ثم إعطاؤه إلى إدارة الضرائب وذلك بعد استرجاعها للرسوم التي دفعتها عند شراء الأصول المتداولة أو الدائمة. بمعنى أن الرسوم المستحقة القابلة للدفع تساوي الفرق بين الرسوم المستلمة من الزبائن المدفوعة إلى الموردين.

1. مبدأ الرسم على القيمة المضافة

يقع الرسم على القيمة المضافة على عاتق المستهلك (المدين الحقيقي) وليس على المؤسسة (المدين القانوني). فدور المؤسسة يتمثل فقط في تحصيل الرسم من المستهلك ثم إلى مصلحة الضرائب.

مثال :

نفرض أن أربع متدخلين أ، ب، ج ود ساهموا في إنتاج منتج يخضع إلى معدل 17% الرسم على القيمة المضافة.

Unique Globale sur la Production –T.U.G.P.-

Unique Globale sur les Prestations de Services –T.U.G.P.S.-

sur la Valeur Ajoutée –T.V.A.-

المؤسسة أ من المؤسسة "د" مواد أولية قيمتها دون الرسم 20.000 دج. بعد تحويلها إلى المؤسسة "ب" بمبلغ 29.000 دج دون الرسم. بعد تحويله إلى المؤسسة "ج" بمبلغ 44.070 دج دون الرسم. بعد إعطاء المؤسسة "ج" ببيعها إلى المؤسسة "ج" بمبلغ 61.841 دج دون الرسم.

المادة الأولى من قانون الرسم على القيمة المضافة :

بيع من "د" إلى "أ"	بيع من "أ" إلى "ب"	بيع من "ب" إلى "ج"	بيع من "ج" إلى المستهلك
20.000,00	29.000,00	44.070,00	61.841,00
3.400,00	4.930,00	7.491,90	10.512,97
/	3.400,00	4.930,00	7.491,90
3.400,00	1.530,00	2.561,90	3.021,07
10.512,97			

المبلغ الإجمالي من الرسم (10.512,97) هو نفس المبلغ الذي يتحمله المستهلك النهائي عند شراء المنتج على شكله التام والذي يمثل الأقساط الجزئية التي دفعها مختلف المتدخلين: 3.400,00 من طرف "د"، 1.530 من طرف "أ"، 2.561,9 من طرف "ب"، و 3.021,07 من طرف "ج" في عملية الإنتاج، إلى إدارة الضرائب.

هذا يعني أيضاً أن معدل الرسم يطبق دائماً على سعر البيع دون الرسم مع قدرة استرجاع الرسم على القيمة المضافة وهذا لتفادي إخضاع نفس المنتج أكثر من مرة واحدة.

2. الإسترجاعات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة

يرتكز الرسم على القيمة المضافة على مبدأ الإسترجاعات الذي يعني أن على المبيعات يدفع الرسم بعد استرجاع الرسوم المدفوعة على المشتريات. لمعرفة المستحق القابل للدفع خلال فترة معينة يجب :

« حساب الرسوم المستحقة على المبيعات؛

« معرفة الرسوم المدفوعة عند شراء العناصر المتداولة أو الدائمة؛

« استخراج الفرق (الرسم على القيمة المضافة المستحق) ودفعه إلى إدارة الضرائب من الشهر الذي يلي الشهر الذي حقق فيه رقم الأعمال المصرح به.

كما تجدر الإشارة أن هناك نوعين من الإسترجاعات : الاسترجاع المادي والمالي. فالاسترجاع المادي يتعلق مباشرة بمشتريات المخزونات ومشتريات الخدمات. يتعلق الاسترجاع المالي باكتساب الاستثمارات وللاستفادة منه يجب أن تتوفر فيه الآتية :

« على الاستثمار أن يكون جديداً أو مجدداً بضمان؛

« الاحتفاظ بالاستثمار لمدة خمس سنوات على الأقل؛

« يكون الاسترجاع المالي في حدود النشاط الخاضع أي بتطبيق قاعدة "النسبة".

تعني هذه القاعدة أنه في حالة وجود نشاط مزدوج للمؤسسة (جزء خاضع للرسم على المضافة والجزء الآخر غير خاضع له) فيكون الاسترجاع في حدود أو بنسبة النشاط الخاضع

الرسوم على القيمة المضافة

في حالة عدم وجود الحالات الثلاث الآتية عند إعداد التصريح برقم الأعمال المحقق خلال

الفترة المحددة من الزمان تفوق الرسوم القابلة للاسترجاع، يقوم المدين هنا بدفع الفرق

الفرق بين الرسوم القابلة للاسترجاع، يقوم المدين بإعداد تصريحه برقم

الفرق بين الرسوم القابلة للدفع، يقوم المدين في هذه الحالة بإعداد تصريحه

الفرق بين الرسوم المدفوعة "تسبيق" لأن الرسوم المستلمة لا تسمح بتغطية كل

الفرق بين الرسوم المدفوعة، لهذا يكون الاسترجاع في حدود الرسوم المستلمة بينما يحول

الفرق بين الرسوم المدفوعة إلى استرجاع ضمن التصريحات المالية.

الاسترجاعات المالية

فيما يلي ذكره حول الاسترجاعات المالية الخاصة بالرسم على القيمة المضافة، يمكن

أن يكون الفرق فيما يلي :

1- الإسترجاعات المالية على الاستثمارات (أي الأصول الثابتة)؛

2- الإسترجاع المالي إما كلي إما جزئي؛

3- الإسترجاع المالي كلياً حينما يكون نشاط المؤسسة خاضعاً 100% للرسم على القيمة

4- الإسترجاع المالي جزئياً حينما يكون نشاط المؤسسة خاضعاً جزئياً للرسم على القيمة

¹ Déclaration portant la mention -Néant-

² Déclaration portant la mention -Précompte

* يُعبر عن الاسترجاع المالي حينما يكون جزئياً على شكل نسبة مئوية؛

* تُحتسب هذه النسبة على النحو التالي:

(رقم أعمال النشاط الخاضع للرسم على القيمة المضافة) / رقم الأعمال الإجمالي

* تكون نسبة النشاط الخاضع على صيغتين:

◀ النسبة المؤقتة¹

◀ النسبة النهائية²

* تُحتسب النسبة المؤقتة على أساس معطيات السنة الفارطة؛

* تُحتسب النسبة النهائية على أساس السنة الحالية؛

* تكلفة الاستثمارات الجديدة تساوي سعرها دون الرسم إضافة إلى الجزء من الرسم قابل للاسترجاع (مع العلم أن تقييمه يكون على أساس معطيات نشاط السنة الفارطة لكي يُسجل الاكتساب في الدفاتير المحاسبية مباشرة بعد تحقيق العملية)؛

* تُعتبر التكلفة الدفترية التي تم حسابها على أساس معطيات السنة الماضية كتكلفة مؤقتة؛

* تُحتسب، في نهاية تلك السنة أين تم اكتساب الاستثمار، النسبة النهائية وتُقارن بالمؤقتة؛

* ينتج عن هذه المقارنة ما يلي :

◀ إذا كان الفرق بين القيمتين $\geq 5\%$ فإن التعديل غير ضروري

◀ الفرق بين القيمتين $< 5\%$ فالتعديل ضروري

* العناصر الواجب تعديلها هي :

◀ التكلفة الدفترية.

◀ الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع.

بالرجوع إلى حصة الإهلاك للدورة
بينما النظام المحاسبي المالي الجديد
تعتبر نظرية النظام الجديد مستقبلية بحيث أن هذا
الاحتساب لا يدخل في تأسيس سعر البيع إيراداً؛

النظام المحاسبي

الرسم على القيمة المضافة على نتيجة الدورة :

الرسم على القيمة المضافة مبلغ الرسم إلى إدارة الضرائب
كما
تأثير على القيمة المضافة ليس له تأثير على نتيجة الدورة المحاسبية وذلك للأسباب الآتية:
الرسم الذي يدخل في تأسيس سعر البيع إيراداً؛
الرسم الذي يسدد إلى إدارة الضرائب تكلفة استغلال؛
الرسم القابل للاسترجاع على المواد والخدمات عنصراً لتكلفة الشراء.

المعاملات بالرسم على القيمة المضافة في حساب الغير التالي ح/445-
رقم الأعمال لدليل النظام المحاسبي المالي.

فيما يلي المبررات بالسعر دون الرسم في أحد الحسابات التالية :

7/111 المبيعات من البضائع

7/112 المبيعات من المنتجات التامة المصنعة

7/113 المبيعات من المنتجات الوسيطة

7/114 المبيعات من المنتجات المتبقية

7/115 مبيعات الأشغال

7/116 مبيعات الدراسات

7/117 تقديم الخدمات الأخرى

2. حالة رقم 1 حول قاعدة الحيلولة دون التصادم :

تم التصريح بمبيعات على الحساب مبلغها 10.000 دج ضمن رقم أعمال 2006/01/07 تتعلق بمبيعات منتجات تامة و كان الرسم المستحق عليها 1.700 دج.

تحتملت العناصر الداخلة في هذه المبيعات عند شرائها رسماً مبلغه 1000 دج وهذا الرسم حسب القواعد العادية المعمول بها.

في شهر سبتمبر 2006، تم التأكد أن الحقوق أصبحت منعدمة نهائياً.

المطلوب :

1. إعداد التصريح برقم أعمال شهر سبتمبر الذي بلغ 40.000 دج دون الرسم ر.ق.م 17%، كما أن الرسم القابل للاسترجاع المُسجل في شهر أوت هو 1000 دج.
2. إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

3. حالة رقم 2 حول قاعدة الحيلولة دون التصادم :

خلال شهر جانفي تم شراء مواد ولوازم بمبلغ 150.000 دج دون الرسم (نسبة الرسم 17%) خلال شهر فيفري كانت مبيعات المنتجات 180.000 دج دون الرسم (نسبة الرسم 17%) تبين أن المواد واللوازم التي تم شراؤها خلال جانفي قد سُرقت.

المطلوب :

إجراء القيود المحاسبية اللازمة علماً أن إدارة الضرائب لا تسمح باسترجاع الرسم حتمله المواد المسروقة.

قام المدين بعملية النقل باستعمال وسائله الخاصة.

الفصل

حسابية الأجور

« La comptabilité des salaires »

أعمال شهر الفصل :

1. المدد القانونية للعمل
2. العناصر المكونة للأجرة
3. الانقطاعات على الأجور
4. احتساب الاشتراك في الضمان الاجتماعي والوعاء الخاضع للضريبة
5. الأجرة الإجمالية
6. الأجر الصافي
7. استعارة الأجرة
8. أعباء صاحب العمل
9. المعالجة المحاسبية

التوزيع

5. حالة حول قاعدة النسبة :

بتاريخ 2001/01/01 اكتسبت مؤسسة آلة إنتاجية على الحساب بمبلغ 1.000.000
الرسم (نسبة الرسم 7%) تهلك الآلة حسب طريقة الإهلاك الخطي بمعدل لسنوات 10
أكدت المعلومات المتوفرة أن نشاط السنة الفارطة 2000 قد خضع إلى الرسم
المضافة بنسبة 80% (النسبة المؤقتة).

المطلوب :

1. تسجيل قيد الاكتساب ثم الحصة السنوية للإهلاك.

2. القيام بالتعديلات اللازمة الخاصة بـ :

« التكلفة أساس الإهلاك

« حق الاسترجاع

« حصة الإهلاك عند توفير النسبة النهائية للعمليات الخاضعة للرسم على القيمة

نفترض أن النسبة النهائية كانت حسب الحالات الثلاث الآتية :

« الحالة 1: 78% ؛

« الحالة 2: 73% ؛

« الحالة 3: 90%.

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل

يتقاضى العامل أجرًا مقابل العمل الذي يؤديه، ويستفيد من الخدمات الاجتماعية. تدل عبارة "أجر" على كل مكافأة مقابل تأدية عمل من قبل شخص (مختص)، لفائدة شخص آخر (مستخدم) وذلك بموجب عقد عمل أو اتفاقية جماعية لهذا هذا الأجر سواء بطريقة جزافية (حسب وقت العمل) أو مقابل قطعة عمل مقدرة (كما يُلاحظ أنه لا يمكن أن يتقاضى العامل أجرًا من مؤسسة إلا إذا كان معيّنًا في منصبه) ويقوم فعلا بالأعمال المرتبطة بذلك المنصب.

إضافة للأجر الذي يتقاضاه العمال، تتحمل المؤسسة أعباء ملحقه تتعلق مباشرة أو بشكل هذين النوعين من الأعباء، في أغلب الأحيان، جزءًا هامًا من التكاليف العادية التي احتساب الأجور واستخراج الأعباء الملحقه يتطلب دقة ويتوقف على المعرفة العامة بالقانونية الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي والقانون الضريبي. عدم توفر هذا الشرط الذي هي أصلا تحت ضغط تكاليف النشاط، مُلزَمة بتحمل مصاريف أخرى غير ضرورية على غرامات.

1. المدة القانونية للعمل

المدة القانونية للعمل خلال الأسبوع هي حاليًا 40 ساعة أثناء ظروف العمل العادية. هذه الساعات على خمسة أيام كاملة على الأقل. كما تنص المادة 26 من القانون 09-11 لمتضمن علاقات العمل أنه لا يجوز أن تتعدى، بأية صفة كانت، مدة العمل اثنتي عشرة ساعة في اليوم.

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

التعويضات :

• منحة التدريس :

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 96-298 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996
التدريس إلى 800 دج على كل ولد وذلك في حدود الخمس أولاد على الأجر
الأجر الخاضع للاشتراك في الضمان الاجتماعي لا يتعدى الـ 15.000 دج
يحدد مبلغ هذه المنحة إلى 400 دج حينما يكون الأجر الخاضع للاشتراك في
الاجتماعي يفوق سقف الـ 15.000 دج.

3. الاقتطاعات على الأجور

للتوصل إلى الأجر الصافي الذي سيتحصل عليه الأجير لا بد من اقتطاع بعض
الأجر الخام المتكون من الأجر الأساس والساعات الإضافية ومختلف التعميمات
الجزء من هذه الاقتطاعات لها طابع إجباري بينما يُعتبر الجزء الآخر اختياريًا.
يتم شرح هذه الاقتطاعات فيما يلي:

1.3.1. الاقتطاعات ذات الطابع الإجباري :

هي ثلاثة أنواع :

- الاشتراك في الضمان الاجتماعي؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- و المعارضة على الأجور.

1.1.3.1. الاشتراك في الضمان الاجتماعي :

تنص المادة 6 من قانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بال
الاجتماعية أنه " ينطوي وجوبا تحت التأمينات الاجتماعية الأشخاص الذين يشغلون
مستوى التراب الوطني أيًا كانت جنسيتهم سواء كانوا يعملون بأية صفة من الصفات

منحة التدريس :
يحدد المرسوم التنفيذي رقم 96-298 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996
التدريس إلى 800 دج على كل ولد وذلك في حدود الخمس أولاد على الأجر
الأجر الخاضع للاشتراك في الضمان الاجتماعي لا يتعدى الـ 15.000 دج
يحدد مبلغ هذه المنحة إلى 400 دج حينما يكون الأجر الخاضع للاشتراك في
الاجتماعي يفوق سقف الـ 15.000 دج.

الحصة التي يتكفل بها المستخدم (%)	الحصة التي يتكفل بها العامل (%)	حصة صندوق الخدمات الاجتماعية (%)	المجموع (%)
12,5	1,5	-	14
1,25	-	-	1,25
9,5	6,5	-	16
1,25	0,5	-	1,75
0,5	0,5	0,5	1,5
25	9	0,5	34,5

الضريبة على الدخل الإجمالي :

الضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء التابعين للمؤسسات الإدارية أو التجارية
الضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء التابعين للمؤسسات الإدارية أو التجارية
الضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء التابعين للمؤسسات الإدارية أو التجارية

الضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء (صيغة 2008) على عمودين :

العمود الأول : يمثل الأساس الخاضع للضريبة.

العمود الثاني : يمثل مبلغ الاقتطاع الشهري.

3.1.3. المعارضة على الأجور :

قد يتعرض العامل إلى حكم قضائي يجبره على دفع جزء من أجره قد يكون ذلك بواسطة المؤسسة المستخدمة حيث تكلف هذه الأخيرة بحذف الذي وضع عليه الحجز ودفعه مباشرة إلى من له الحق فيه.

2.3. الاقتطاعات ذات الطابع الاختياري :

من بين الاقتطاعات التي لها طابع اختياري نذكر على سبيل المثال الرسوم على الأجور، مشتريات بالتقسيط ... إلخ.

4. احتساب الاشتراك في الضمان الاجتماعي والوعاء للضريبة

فيما يتعلق بالأجور، احتساب الاشتراك في الضمان الاجتماعي والوعاء الخاص يتطلبان معرفة بالإجراءات القانونية الواردة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم هو الأمر الخاص بقانون الضمان الاجتماعي.

1.4. حساب الاشتراك في الضمان الاجتماعي :

يؤسس الاشتراك في الضمان أو التأمينات الاجتماعية على أجره المنصب وتتكون أجره المنصب من العناصر التالية :

- أجرة الأساس
- ساعات إضافية
- تعويض الخبرة المهنية
- تعويض الضرر
- تعويض عمل المنصب
- مكافأة المردود الجماعي

الأجرة الإجمالية

تتكون الأجرة الإجمالية من أجره المنصب، العناصر المكملة والعناصر الأخرى والتي

تتكون الأجرة الإجمالية من أجره المنصب، العناصر المكملة والعناصر الأخرى والتي

تتكون الأجرة الإجمالية من أجره المنصب، العناصر المكملة والعناصر الأخرى والتي

6. الأجر الصافي

تساوي الأجرة الصافية للدفع، الأجرة الإجمالية بعد طرح مختلف الإقتطاعات وطبيعتها (اختيارية، إجبارية وكذا المعارضة على الأجور إن وُجدت).

7. استمارة الأجرة

ليس هناك شكل موحد لاستمارة الأجرة، إلا أنه يجب أن تتضمن مجموعة من نلخصها فيما يلي :

« تعريف العامل (الاسم واللقب، المهنة، الصنف المهني، رقم التسجيل في العمل رقم حسابه البنكي أو الصكوك البريدية...);

« تعريف المؤسسة المستخدمة (الاسم ، العنوان، رقم التسجيل في الضمان الاجتماعي الحساب البنكي، ...);

« تفصيل أجرة المنصب؛

« تفصيل العناصر المكملة؛

« تفصيل العناصر الأخرى من التعويضات والمكافآت؛

« تفصيل الإقتطاعات؛

« الأجرة القابلة للدفع.

تفاصيل العمل

يتمثل في الأجر : يعمل صاحب العمل أعباء أخرى تتمثل في :

وذلك بمعدل 26% (حاليا) من مجموع أ

بمعدل 3% من مجموع أجر الإجمالية لكافة عم

وذلك بمعدل 3% من مجموع أجر الإجمالية لكافة عم

وذلك بمعدل 3% من مجموع أجر الإجمالية لكافة عم

وذلك بمعدل 3% من مجموع أجر الإجمالية لكافة عم

وذلك بمعدل 3% من مجموع أجر الإجمالية لكافة عم

وذلك بمعدل 3% من مجموع أجر الإجمالية لكافة عم

الذي يدفعه صاحب العمل

الذي يدفعه صاحب العمل

9. المعالجة المحاسبية

1.9. خطوات التسجيل المحاسبي :

بعد إعداد بطاقات الأجور ثم ترحيلها بالتفصيل إلى دفتر الأجور يتم المعالجة حسب الخطوات التالية :

« تسجيل عناصر الأجور، الاقتطاعات وبالتالي صافي الأجور القابلة للدفع،

« احتساب ثم تسجيل الأعباء الملحقة للأجور؛

« تسجيل دفع الأجور إلى العمال؛

« تسجيل دفع لصالح الهيئات المعنية وفي الآجال القانونية، للاشتراكات في الصندوق (قسط العمال مع القسط الخاص بصاحب العمل)، الضريبة على الدخل الإجمالي (الجزافي (إذا كان ملزماً)، المعارضة على الأجور، تعاونية ضمان وإلى معالي يخصص تمويل النشاطات الاجتماعية والثقافية في المؤسسة.

2. الحسابات المعنية عند التسجيل المحاسبي :

تمر المعالجة المحاسبية للأجور على عدة مراحل و هي :

« إعداد استمارة الأجرة؛

« التسجيل المحاسبي للأجرة؛

« التسجيل المحاسبي للأعباء الملحقة التي تتحملها المؤسسة؛

« التسديدات للجهات المعنية.

بالنسبة للتسجيل المحاسبي الذي يتطلب أولاً مسك الأعباء ثم مسك التسديدات، فالعملية تحتاج إلى عدة حسابات نذكرها فيما يلي :

4- المستخدمون - الحسابات الملحقة

421- المستخدمون، الأجور المستحقة

422- أموال الخدمات الاجتماعية

423- الأجور المدفوعة على الحساب الممنوحة

424- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

425- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

426- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

427- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

428- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

429- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

430- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

431- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

432- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

433- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

434- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

435- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

436- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

437- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

438- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

439- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

440- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

441- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

442- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

443- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

444- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

445- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

446- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

447- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

448- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

449- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

450- الأجور المدفوعة على الأجور المدفوعة

64- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
641- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الأجور
6410 - دفع جزافي

3.9. حالة استثمار أجرة تحتوي على رصيد المخلفات :

تكون معالجة رصيد المخلفات على مستوى استثمار الأجرة الشهرية إليها كالأجرة الأساسية، مع العلم أن رصيد المخلفات يخضع في نفس الوقت للضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل الإجمالي.

1.3.9. إخضاع رصيد المخلفات للاشتراك في الضمان الاجتماعي :

يخضع رصيد المخلفات إلى نفس المعدل المطبق على أجرة الاستثمار الشهرية للأجرة الأساسية.

2.3.9. إخضاع رصيد المخلفات للضريبة على الدخل الإجمالي :

يمر حساب الضريبة على الدخل الإجمالي فيما يتعلق برصيد المخلفات مختلفة نلخصها فيما يلي :

« التجزئة الشهرية لرصيد المخلفات؛

« إضافة رصيد المخلفات (القسط الشهري) إلى الأجرة الشهرية الأساسية؛

« حساب الضريبة على الدخل الإجمالي للأجرة الإجمالية الافتراضية (الأجرة + رصيد المخلفات)؛

« استخراج الضريبة الشهرية الخاصة برصيد المخلفات وذلك بعد طرح الضريبة بالأجرة الأساسية؛

« حساب الضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بالفترة الفعلية وذلك بضرب الضريبة الشهرية لرصيد المخلفات في عدد الأشهر المطابق مع المدة الفعلية لرصيد المخلفات.

ملاحظات :

أجرة لأحد العمال على العناصر الآتية :

..... 12.420 دج

..... 9 ساعات خلال الأوقات العادية

..... 13 %

..... 10,70 %

..... 7,80 %

..... 18,50 %

..... 1.300 دج

..... 650 دج

تعويض السلة 1.430 دج
تسبيق على الأجر 5.000 دج

معلومات إضافية حول الأجير :

زوجته لا تشتغل؛

الأجير متزوج له ثلاث (3) أولاد أقل من 18 عام؛

يشارك في تعاونية ضمان بمبلغ 160 دج؛

تُقيم الأربع ساعات الإضافية الأولى المؤداة في أوقات عادية بزيادة

الساعات الإضافية الأخرى (ما بعد الأربع ساعات الأولى) المؤداة في أوقات
75%، بينما تُقيم الساعات الإضافية المؤداة ليلا بزيادة 100% عن الساعات
خارج الساعات الإضافية).

المطلوب :

1. إعداد استمارة الأجرة.

2. التسجيل المحاسبي للأجرة.

3. التسجيل المحاسبي للأعباء الملحقة التي تتحملها المؤسسة.

4. التسديدات للجهات المعنية.

2. حالة استمارة تحتوي على غيابات :

تحتوي استمارة أجرة لأحد العمال على العناصر الآتية :

أجرة الأساس 15.000 دج

تعويض الخبرة المهنية 1.950 دج

مكافأة المردود الفردي 1.170 دج

مكافأة المردود الجماعي 2.775 دج

تعويض السكن 2.500 دج

تعويض السلة : 80,00 دج للوجبة الغذائية الواحدة مع العلم أن أقصى عدد الأيام
للتعويض هو 22 يوم.

المطلوب :

إعداد استمارة تحتوي على رصيد المخلفات :

إعداد استمارة أجرة أجراء جويابة 2008، لأحد العمال على العناصر الآتية :

..... 16.975 دج

..... 6 ساعات

..... 3 ساعات

..... 9%

..... 20%

..... 15%

..... 10%

..... 30%

..... 1.700 دج

..... 1.200 دج

..... 3.000 دج

..... 400 دج

الفصل

إعادة تقييم الاستثمارات

« La Réévaluation des Immobilisations »

إعادة تقييم الأصول :

- 1- أنواع إعادة التقييم
- 2- طرق إعادة التقييم والاستثمارات
- 3- أنواع طرق إعادة التقييم وحساب فرق إعادة التقييم
- 4- إعادة التقييم الأول (المرسوم التنفيذي رقم 103/90 المؤرخ في 1990/03/27)
- 5- إعادة التقييم الثانية (المرسوم التنفيذي رقم 250/93 المؤرخ في 1993/10/24)
- 6- إعادة التقييم الثالثة (المرسوم التنفيذي رقم 366/96 المؤرخ في 1996/10/12)
- 7- إعادة التقييم المحاسبية
- 8- إعادة التقييم المالية
- 9- إعادة التقييم الرابعة (المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 2007/07/04)
- 10- إعادة تقييم الاستثمارات وفق النظام المحاسبي المالي

إعادة تقييم

معلومات إضافية حول الأجير :

« تعويض السلة 90,00 دج لليوم الواحد؛

« الأجير متزوج له ثلاث (3) أولاد أقل من 18 عام؛

« يشارك في تعاونية ضمان Mutuelle بنسبة 1% من أجرة العائلي؛

« تُقيم الأربع ساعات الإضافية الأولى المؤداة في أوقات عادية بزيادة

الساعات الإضافية الأخرى (ما بعد الأربع ساعات الأولى) المؤداة في أوقات

75% ، بينما تُقيم الساعات الإضافية المؤداة ليلا بزيادة 100% هي

« تحتسب الضريبة باستعمال معدل 12% من الوعاء المتمثل في عناصر

مع تطبيق التخفيض المتمثل في الاشتراك الضمان الاجتماعي وكذا

الأصغر؛

« المؤسسة تتحمل المنح العائلية بنسبة 100%؛

نفرض أن الدفع الجزافي¹ ساري المفعول ونسبته 1% من العناصر

على الدخل الإجمالي؛

رصيد المخلفات² خاص بالأجر الأساس من 2008/01/02 إلى 2008/10/10

30.000 دج.

طوب :

إعداد استمارة الأجرة.

التسجيل المحاسبي للأجرة.

التسجيل المحاسبي للأعباء الملحقة التي تتحملها المؤسسة.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

التسديدات للجهات المعنية.

« تعويض السلة 90,00 دج لليوم الواحد؛
« الأجير متزوج له ثلاث (3) أولاد أقل من
« يشارك في تعاونية ضمان Mutuelle بنسبة
« تُقيم الأربع ساعات الإضافية الأولى
الساعات الإضافية الأخرى (ما بعد الأربع
75% ، بينما تُقيم الساعات الإضافية
« تحتسب الضريبة باستعمال معدل 12%
مع تطبيق التخفيض المتمثل في الاشتراك
الأصغر؛

« المؤسسة تتحمل المنح العائلية بنسبة 100
« نفرض أن الدفع الجزافي¹ ساري المفعول
على الدخل الإجمالي؛
« رصيد المخلفات² خاص بالأجر الأسا
30.000 دج.

المطلوب :

1. إعداد استمارة الأجرة.
2. التسجيل المحاسبي للأجرة.
3. التسجيل المحاسبي للأعباء الملحقة التي
4. التسديدات للجهات المعنية.

من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تطبيقها منذ سنة 1988، المؤسسات نحو الاستقلالية وتحضيرها إلى الدخول في اقتصاد السوق، ظهرت تجسدت في عدة إجراءات من بينها نذكر عملية تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية 01-88 المؤرخ في 01/12/1988) وكذلك إعادة تقييم الاستثمارات القابلة للإصلاح وفقاً للمراسم التنفيذية الآتية:

- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 90-103 المؤرخ في 27/03/1990
- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 93-250 المؤرخ في 24/10/1993
- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 96-366 المؤرخ في 12/10/1996
- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 04/07/2007

إطار إعادة تقييم الاستثمارات

علماً أن المحاسبة، كما ينص عليه الدليل المحاسبي الوطني، مبنية على مبدأ الميزانية التي يتم إعدادها وفقاً لهذا المبدأ عادة ما تكون بعيدة عن الصورة الحقيقية للفترة التضخم. ففي هذه الظروف فإن التمويل الذاتي للمؤسسات بواسطة مخصصات يكون غير معتبر لأن أساس الاحتساب (القيمة التاريخية) بعيد عن الأساس الحقيقي (القيمة) وعلى ضوء كل هذا تم تشريع إعادة تقييم الاستثمارات التي يمكن تلخيص أهدافها في:

- ◀ تسجيل قيمة الاستثمار بمبلغ يتماشى والتطور العام لتكلفة الحياة أو أساس المستعملة عموماً؛

- ◀ تقييم ملائم لمردودية المؤسسة؛
- ◀ تحسين الحالة المالية الصافية بواسطة رفع الأموال الخاصة ضمن مجموع الأموال الذاتية؛
- ◀ ضمان تجديد الاستثمارات بواسطة الزيادة في قدرة التمويل الذاتي نتيجة احتساب مخصصات الاهتلاكات؛
- ◀ ضرورة المسيرين و/أو المساهمين في معرفة القيمة الحقيقية لاتخاذ قرارات سليمة وادوية؛
- ◀ تحسين مصداقية حسابات الاستثمارات حيث تصبح أكثر توافقاً مع الواقع الاقتصادي

في إطار التقييم الحرة والتي تطبق عندما تنص القواعد المستعملة في النظام المؤسسات في إعادة تقييم استثماراتها كما هو الحال في فرنسا حيث في عدة إجراءات من بينها نذكر عملية تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية 01-88 المؤرخ في 01/12/1988) وكذلك إعادة تقييم الاستثمارات القابلة للإصلاح وفقاً للمراسم التنفيذية الآتية:

- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 90-103 المؤرخ في 27/03/1990
- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 93-250 المؤرخ في 24/10/1993
- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 96-366 المؤرخ في 12/10/1996
- ◀ المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 04/07/2007

إطار إعادة تقييم الاستثمارات

علماً أن المحاسبة، كما ينص عليه الدليل المحاسبي الوطني، مبنية على مبدأ الميزانية التي يتم إعدادها وفقاً لهذا المبدأ عادة ما تكون بعيدة عن الصورة الحقيقية للفترة التضخم. ففي هذه الظروف فإن التمويل الذاتي للمؤسسات بواسطة مخصصات يكون غير معتبر لأن أساس الاحتساب (القيمة التاريخية) بعيد عن الأساس الحقيقي (القيمة) وعلى ضوء كل هذا تم تشريع إعادة تقييم الاستثمارات التي يمكن تلخيص أهدافها في:

- ◀ تسجيل قيمة الاستثمار بمبلغ يتماشى والتطور العام لتكلفة الحياة أو أساس المستعملة عموماً؛

- ◀ تقييم ملائم لمردودية المؤسسة؛
- ◀ تحسين الحالة المالية الصافية بواسطة رفع الأموال الخاصة ضمن مجموع الأموال الذاتية؛
- ◀ ضمان تجديد الاستثمارات بواسطة الزيادة في قدرة التمويل الذاتي نتيجة احتساب مخصصات الاهتلاكات؛
- ◀ ضرورة المسيرين و/أو المساهمين في معرفة القيمة الحقيقية لاتخاذ قرارات سليمة وادوية؛
- ◀ تحسين مصداقية حسابات الاستثمارات حيث تصبح أكثر توافقاً مع الواقع الاقتصادي

ولهذا تم المشرع الجزائري بتأسيس إعادة تقييم ثالثة وفقاً للمرسوم المؤرخ في 1996/10/12 وذلك بتعديل قيم الاستثمارات بواسطة معادلاته للتقريب للاقترب أكثر من القيم الحقيقية.

تنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 103/90 على أنه يجب في العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والعمومية، منذ الوقت الذي تمسك فيه حساباتها على الشكل التجاري أن تعد قيمها القابلة للإهلاك.

نستخلص من ما سبق أن إعادة التقييم تخص المؤسسات والهيئات التجارية :

- « شركات التضامن¹
- « شركات التوصية²
- « شركات المساهمة³
- « شركات ذات المسؤولية المحدودة⁴
- « التكتلات أو التجمعات⁵

فيما يخص الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فإن المرسوم المؤرخ في 1996/10/12 يحدد أن هذه الشركات يجب أن تعد قيمها القابلة للإهلاك وفقاً للمعادلات المحددة في المرسوم المذكور.

فيما يخص التكتلات أو التجمعات، فإن المرسوم المذكور يحدد أن هذه التجمعات يجب أن تعد قيمها القابلة للإهلاك وفقاً للمعادلات المحددة في المرسوم المذكور.

طريقة إعادة التقييم وحساب فرق إعادة التقييم

في إطار التقييم طبقاً للمراحل التالية :

المرحلة الأولى: تحديد القيمة الأصلية أو التاريخية، بواسطة معامل الضرب العمومية، منذ الوقت الذي تمسك فيه حساباتها على الشكل التجاري أن تعد قيمها القابلة للإهلاك.

المرحلة الثانية: إعادة التقييم للمرة الثانية على نفس الاستثمار، يصبح الأساس (أو القاعدة) المستخلص من ما سبق أن إعادة التقييم تخص المؤسسات والهيئات التجارية :

المرحلة الثالثة: الأخرى باستعمال معامل الضرب للسنة التي

في إطار التقييم طبقاً للمراحل التالية :

المرحلة الأولى: تحديد القيمة الأصلية أو التاريخية، بواسطة معامل الضرب العمومية، منذ الوقت الذي تمسك فيه حساباتها على الشكل التجاري أن تعد قيمها القابلة للإهلاك.

المرحلة الثانية: إعادة التقييم للمرة الثانية على نفس الاستثمار، يصبح الأساس (أو القاعدة) المستخلص من ما سبق أن إعادة التقييم تخص المؤسسات والهيئات التجارية :

المرحلة الثالثة: الأخرى باستعمال معامل الضرب للسنة التي

4. إعادة التقييم الأولى (المرسوم التنفيذي رقم 11/00)

المؤرخ في (1990/03/27)

1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978
3,1	3,2	3,35	3,5	3,65	3,8	4,05	4,2
2,8	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8
	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986
	1	1	1,5	2,05	2,4	2,6	2,8

تنص المادة 3 من هذا القانون أنه « تعد التثبيتات المادية قابلة لإعادة التقييم المرسوم، سواء أهلكته أم لم تهلك وهي تلك :

« الواردة في حويلة آخر السنة المالية المختتمة ابتداء من تاريخ 1987/12/31

« والتي من شأنها أن تبقى صالحة للاستعمال خلال ثلاث سنوات على الأقل

إعادة التقييم.»

تطبق إعادة التقييم الأولى باستعمال المعاملات التالية :

السنة	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88
المعامل	1.50	1.45	1.35	1.30	1.25	1.20	1.15	1.10	1	1	1

5. إعادة التقييم الثانية (المرسوم التنفيذي رقم 10/93)

المؤرخ في (1993/10/24)

لقد ظهر هذا المرسوم لسد النقائص التي يتضمنها المرسوم التنفيذي رقم 10/93

« ظهر أن المعاملات الواردة في المرسوم السابق غير كافية لسبب التدهور المرسوم

« إعادة التقييم السابقة لم تفرق بين التجهيزات والعقارات.

« تنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 250/93 أن التثبيتات الآتية

حسب مفهوم هذا المرسوم، سواء أهلكته أم لم تهلك وهي:

« تلك الواردة في الميزانية الختامية لسنة 1991؛

« التي من شأنها أن تستعمل 3 سنوات إضافية على الأقل ابتداء من هذا التاريخ

77	76	75	74	73	72	71	70	69	68	67	66	65	64	63	62	61	60	59	58	57	56	55	54	53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
6.40	6.95	7.60	8.20	8.90	9.60	10.50	11.30	12.30	13.30	14.50	15.70	17.00	18.30	19.60	21.00	22.40	23.80	25.20	26.60	28.00	29.40	30.80	32.20	33.60	35.00	36.40	37.80	39.20	40.60	42.00	43.40	44.80	46.20	47.60	49.00	50.40	51.80	53.20	54.60	56.00	57.40	58.80	60.20	61.60	63.00	64.40	65.80	67.20	68.60	70.00	71.40	72.80	74.20	75.60	77.00	78.40	79.80	81.20	82.60	84.00	85.40	86.80	88.20	89.60	91.00	92.40	93.80	95.20	96.60	98.00	99.40	100.80	102.20	103.60	105.00	106.40	107.80	109.20	110.60	112.00	113.40	114.80	116.20	117.60	119.00	120.40	121.80	123.20	124.60	126.00	127.40	128.80	130.20	131.60	133.00	134.40	135.80	137.20	138.60	140.00	141.40	142.80	144.20	145.60	147.00	148.40	149.80	151.20	152.60	154.00	155.40	156.80	158.20	159.60	161.00	162.40	163.80	165.20	166.60	168.00	169.40	170.80	172.20	173.60	175.00	176.40	177.80	179.20	180.60	182.00	183.40	184.80	186.20	187.60	189.00	190.40	191.80	193.20	194.60	196.00	197.40	198.80	200.20	201.60	203.00	204.40	205.80	207.20	208.60	210.00	211.40	212.80	214.20	215.60	217.00	218.40	219.80	221.20	222.60	224.00	225.40	226.80	228.20	229.60	231.00	232.40	233.80	235.20	236.60	238.00	239.40	240.80	242.20	243.60	245.00	246.40	247.80	249.20	250.60	252.00	253.40	254.80	256.20	257.60	259.00	260.40	261.80	263.20	264.60	266.00	267.40	268.80	270.20	271.60	273.00	274.40	275.80	277.20	278.60	280.00	281.40	282.80	284.20	285.60	287.00	288.40	289.80	291.20	292.60	294.00	295.40	296.80	298.20	299.60	301.00	302.40	303.80	305.20	306.60	308.00	309.40	310.80	312.20	313.60	315.00	316.40	317.80	319.20	320.60	322.00	323.40	324.80	326.20	327.60	329.00	330.40	331.80	333.20	334.60	336.00	337.40	338.80	340.20	341.60	343.00	344.40	345.80	347.20	348.60	350.00	351.40	352.80	354.20	355.60	357.00	358.40	359.80	361.20	362.60	364.00	365.40	366.80	368.20	369.60	371.00	372.40	373.80	375.20	376.60	378.00	379.40	380.80	382.20	383.60	385.00	386.40	387.80	389.20	390.60	392.00	393.40	394.80	396.20	397.60	399.00	400.40	401.80	403.20	404.60	406.00	407.40	408.80	410.20	411.60	413.00	414.40	415.80	417.20	418.60	420.00	421.40	422.80	424.20	425.60	427.00	428.40	429.80	431.20	432.60	434.00	435.40	436.80	438.20	439.60	441.00	442.40	443.80	445.20	446.60	448.00	449.40	450.80	452.20	453.60	455.00	456.40	457.80	459.20	460.60	462.00	463.40	464.80	466.20	467.60	469.00	470.40	471.80	473.20	474.60	476.00	477.40	478.80	480.20	481.60	483.00	484.40	485.80	487.20	488.60	490.00	491.40	492.80	494.20	495.60	497.00	498.40	499.80	501.20	502.60	504.00	505.40	506.80	508.20	509.60	511.00	512.40	513.80	515.20	516.60	518.00	519.40	520.80	522.20	523.60	525.00	526.40	527.80	529.20	530.60	532.00	533.40	534.80	536.20	537.60	539.00	540.40	541.80	543.20	544.60	546.00	547.40	548.80	550.20	551.60	553.00	554.40	555.80	557.20	558.60	560.00	561.40	562.80	564.20	565.60	567.00	568.40	569.80	571.20	572.60	574.00	575.40	576.80	578.20	579.60	581.00	582.40	583.80	585.20	586.60	588.00	589.40	590.80	592.20	593.60	595.00	596.40	597.80	599.20	600.60	602.00	603.40	604.80	606.20	607.60	609.00	610.40	611.80	613.20	614.60	616.00	617.40	618.80	620.20	621.60	623.00	624.40	625.80	627.20	628.60	630.00	631.40	632.80	634.20	635.60	637.00	638.40	639.80	641.20	642.60	644.00	645.40	646.80	648.20	649.60	651.00	652.40	653.80	655.20	656.60	658.00	659.40	660.80	662.20	663.60	665.00	666.40	667.80	669.20	670.60	672.00	673.40	674.80	676.20	677.60	679.00	680.40	681.80	683.20	684.60	686.00	687.40	688.80	690.20	691.60	693.00	694.40	695.80	697.20	698.60	700.00	701.40	702.80	704.20	705.60	707.00	708.40	709.80	711.20	712.60	714.00	715.40	716.80	718.20	719.60	721.00	722.40	723.80	725.20	726.60	728.00	729.40	730.80	732.20	733.60	735.00	736.40	737.80	739.20	740.60	742.00	743.40	744.80	746.20	747.60	749.00	750.40	751.80	753.20	754.60	756.00	757.40	758.80	760.20	761.60	763.00	764.40	765.80	767.20	768.60	770.00	771.40	772.80	774.20	775.60	777.00	778.40	779.80	781.20	782.60	784.00	785.40	786.80	788.20	789.60	791.00	792.40	793.80	795.20	796.60	798.00	799.40	800.80	802.20	803.60	805.00	806.40	807.80	809.20	810.60	812.00	813.40	814.80	816.20	817.60	819.00	820.40	821.80	823.20	824.60	826.00	827.40	828.80	830.20	831.60	833.00	834.40	835.80	837.20	838.60	840.00	841.40	842.80	844.20	845.60	847.00	848.40	849.80	851.20	852.60	854.00	855.40	856.80	858.20	859.60	861.00	862.40	863.80	865.20	866.60	868.00	869.40	870.80	872.20	873.60	875.00	876.40	877.80	879.20	880.60	882.00	883.40	884.80	886.20	887.60	889.00	890.40	891.80	893.20	894.60	896.00	897.40	898.80	900.20	901.60	903.00	904.40	905.80	907.20	908.60	910.00	911.40	912.80	914.20	915.60	917.00	918.40	919.80	921.20	922.60	924.00	925.40	926.80	928.20	929.60	931.00	932.40	933.80	935.20	936.60	938.00	939.40	940.80	942.20	943.60	945.00	946.40	947.80	949.20	950.60	952.00	953.40	954.80	956.20	957.60	959.00	960.40	961.80	963.20	964.60	966.00	967.40	968.80	970.20	971.60	973.00	974.40	975.80	977.20	978.60	980.00	981.40	982.80	984.20	985.60	987.00	988.40	989.80	991.20	992.60	994.00	995.40	996.80	998.20	999.60	1001.00	1002.40	1003.80	1005.20	1006.60	1008.00	1009.40	1010.80	1012.20	1013.60	1015.00	1016.40	1017.80	1019.20	1020.60	1022.00	1023.40	1024.80	1026.20	1027.60	1029.00	1030.40	1031.80	1033.20	1034.60	1036.00	1037.40	1038.80	1040.20	1041.60	1043.00	1044.40	1045.80	1047.20	1048.60	1050.00	1051.40	1052.80	1054.20	1055.60	1057.00	1058.40	1059.80	1061.20	1062.60	1064.00	1065.40	1066.80	1068.20	1069.60	1071.00	1072.40	1073.80	1075.20	1076.60	1078.00	1079.40	1080.80	1082.20	1083.60	1085.00	1086.40	1087.80	1089.20	1090.60	1092.00	1093.40	1094.80	1096.20	1097.60	1099.00	1100.40	1101.80	1103.20	1104.60	1106.00	1107.40	1108.80	1110.20	1111.60	1113.00	1114.40	1115.80	1117.20	1118.60	1120.00	1121.40	1122.80	1124.20	1125.60	1127.00	1128.40	1129.80	1131.20	1132.60	1134.00	1135.40	1136.80	1138.20	1139.60	1141.00	1142.40	1143.80	1145.20	1146.60	1148.00	1149.40	1150.80	1152.20	1153.60	1155.00	1156.40	1157.80	1159.20	1160.60	1162.00	1163.40	1164.80	1166.20	1167.60	1169.00	1170.40	1171.80	1173.20	1174.60	1176.00	1177.40	1178.80	1180.20	1181.60	1183.00	1184.40	1185.80	1187.20	1188.60	1190.00	1191.40	1192.80	1194.20	1195.60	1197.00	1198.40	1199.80	1201.20	1202.60	1204.00	1205.40	1206.80	1208.20	1209.60	1211.00	1212.40	1213.80	1215.20	1216.60	1218.00	1219.40	1220.80	1222.20	1223.60	1225.00	1226.40	1227.80	1229.20	1230.60	1232.00	1233.40	1234.80	1236.20	1237.60	1239.00	1240.40	1241.80	1243.20	1244.60	1246.00	1247.40	1248.80	1250.20	1251.60	1253.00	1254.40	1255.80	1257.20	1258.60	1260.00	1261.40	1262.80	1264.20	1265.60	1267.00	1268.40	1269.80	1271.20	1272.60	1274.00	1275.40	1276.80	1278.20	1279.60	1281.00	1282.40	1283.80	1285.20	1286.60	1288.00	1289.40	1290.80	1292.20	1293.60	1295.00	1296.40	1297.80	1299.20	1300.60	1302.00	1303.40	1304.80	1306.20	1307.60	1309.00	1310.40	1311.80	1313.20	1314.60	1316.00	1317.40	1318.80	1320.20	1321.60	1323.00	1324.40	1325.80	1327.20	1328.60	1330.00	1331.40	1332.80	1334.20	1335.60	1337.00	1338.40	1339.80	1341.20	1342.60	1344.00	1345.40	1346.80	1348.20	1349.60	1351.00	1352.40	1353.80	1355.20	1356.60	1358.00	1359.40	1360.80	1362.20	1363.60	1365.00	1366.40	1367.80	1369.20	1370.60	1372.00	1373.40	1374.80	1376.20	1377.60	1379.00	1380.40	1381.80	1383.20	1384.60	1386.00	1387.40	1388.80	1390.20	1391.60	1393.00	1394.40	1395.80	1397.20	1398.60	1400.00	1401.40	1402.80	1404.20	1405.60	1407.00	1408.40	1409.80	1411.20	1412.60	1414.00	1415.40	1416.80	1418.20	1419.60	1421.00	1422.40	1423.80	1425.20	1426.60	1428.00	1429.40	1430.80	1432.20	1433.60	1435.00	1436.40	1437.80	1439.20	1440.60	1442.00	1443.40	1444.80	1446.20	1447.60	1449.00	1450.40	1451.80	1453.20	1454.60	1456.00	1457.40	1458.80	1460.20	1461.60	1463.00	1464.40	1465.80	1467.20	1468.60	1470.00	1471.40	1472.80	1

6. إعادة التقييم الثالثة (المرسوم التنفيذي رقم 188/96)

المؤرخ في (1996/10/12)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986
1	1,41	2,21	2,46	2,94	4,32	3,86	4,42	5,17	5,13
1	1,41	2,21	2,46	2,94	6,48	7,93	10,61	13,46	14,41

تتم إعادة تقييم التثبيات المادية القابلة للإهلاك بتطبيق المعاملات الواردة في المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه والتي تطبق حسب الحالة :

« على القيمة الأصلية المعد تقييمها بالنسبة للتثبيات المادية القابلة للإهلاك و الإهلاكات المطبقة بالنسبة للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون العقاري الذي يختلف إعادات التقييم السابقة التي نصّ عليها المشرع الجزائري »

« على القيم الأصلية غير المعد تقييمها و الإهلاكات التابعة لها بالنسبة للمؤسسات المعنية التي تطبق إعادة التقييم لأول مرة.

تخص إعادة التقييم الثالثة التثبيات و الإهلاكات التابعة لها الواردة في الميزانية السنوية المالية 1995 سواء كانت مهتكة أم لم تهتك بعد.

بالنسبة للإهلاكات المستقبلية الخاصة بالتجهيزات المهتكة كلياً تكون على أساس سنوات كأقصى حد، بينما تكون الإهلاكات المستقبلية الخاصة بالتجهيزات الغير مهتكة كلياً على أساس مدة الحياة العادية المتبقية، أو على أساس مدة حياة ثلاث سنوات كأقصى حد، مدة الحياة المتبقية أقل من ثلاث سنوات.

بالنسبة للأموال العقارية المهتكة كلياً أو التي بقيت حياتها الجارية أقل من ثلاث سنوات، تكون مدة الإهلاكات المستقبلية عشر سنوات كأقصى حد.

1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963
2,32	2,32	2,32	2,32	2,32	2,31	2,31	2,31	2,31
24,35	26,24	28,55	30,87	33,35	36,4	39,39	42,86	46,31
1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973
2,36	2,32	2,32	2,34	2,33	2,32	2,32	2,32	2,32
10,13	10,21	12,28	13,11	14,94	16,18	17,68	19,06	20,68
1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983
2,34	2,3	2,35	2,31	2,31	2,34	2,35	2,34	2,32
2,34	4,15	6,6	7,65	8,1	8,43	8,92	9,13	9,29
						1995	1994	1993
						1	1,17	1,45
						1	1,17	1,45

7. المعالجة المحاسبية

تؤدي العمليات المحاسبية لإعادة التقييم إلى استخراج :

- « فرق إعادة التقييم للقيمة الأصلية الذي يسجل في الجهة المدينة لحساب الاستهلاك »
- « فرق إعادة التقييم لمجمّع الاهتلاكات المسجلة الذي يتم تسجيله في الجهة الدائنة "إهلاك القيم الثابتة" »
- « زيادة في القيمة الصافية المتمثلة في الفرق - بعد وقبل - إعادة التقييم، يسجل في الجهة الدائنة لحساب 105 "فارق إعادة التقييم". »

من -/200

إلى

-/28

-/105

8. المعالجة الجبائية

يجب التذكير أن إعادة تقييم الاستثمارات تؤدي إلى إظهار الميزانيات المحاسبية على وجه و ذلك :

- « بتصحيح القيم المُعاد تقييمها كي تقترب من القيمة الحقيقية أو السوقية؛ »
- « بتأسيس مخطط الاهتلاكات الجديدة حيث سمح هذا الإجراء بتخفيض من القيمة المعنية وبالتالي تخفيض من الضريبة على أرباح الشركات؛ »
- « بتمكين المؤسسة من تحسين مستوى الأموال الخاصة حيث أن فرق إعادة التقييم ضمن المجموعة الأولى وبالضبط في حساب 105 "فارق إعادة التقييم"؛ »
- « بإمكانية المؤسسة من استعمال فرق إعادة التقييم لامتناع العجز المالي المستلزم الدورات السابقة. »

في 1996 أصبحت إعادة التقييم دون تأثير جبائي على المؤسسة

في 1996 من قانون المالية لسنة 1996 على أن "تخضع فوائض القيمة غير المسجلة في حسابات إعادة التقييم المسجلة في حصيلة المؤسسات في أول جانفي 1997 وفقا للقياسات المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 186 من قانون المحاسبة والمعلومات المحاسبية وذلك على أساس الجزء من الفوائض القيمة التي تطابق الفوائض غير المطابقة حتى هذا التاريخ".

في 1996 من نفس القانون، على أن "تقييد فوائض القيمة الناتجة عن الفوائض الخاصة بخصوم الحصيلة، تدمج فوائض القيمة هذه في نتائج الحسابات المحاسبية لأقسام الإهلاك السنوي التكميلية الناتجة عن إعادة التقييم".

في 1996 من نفس القانون، على أن "تقييد فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم في مرحلتين :

في 1996 من نفس القانون، على أن "تقييد فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم في مرحلتين :

من -/200

إلى

-/280

-/105

9. إعادة التقييم الرابعة (المرسوم التنفيذي رقم 117 المؤرخ في 2007/07/04)

تطبق إعادة التقييم على الأموال الثابتة العينية القابلة للإهلاك وغير القابلة للإهلاك من طرف المؤسسة أو الهيئة والواردة في الميزانية الختامية للسنة المالية 2006 عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت معين، فإنه يتوجب في نفس الوقت إعادة تقييم الخاص بالأصول الثابتة التي ينتمي إليها هذا الأصل.

تتجزأ إعادة التقييم على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحصل عليها المؤسسة أو الهيئة المعنية. يعرض الخبير المؤهل تقريراً مفصلاً يوضح فيه الآثار المترتبة والنتائج المترتبة عنها.

يتم حساب مخصصات الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة العينية القابلة للإهلاك تقييمها على أساس القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها خلال فترة توافق مدة الحياة المتبقية للأصل المعني. عندما يتبين بأن المدة النفعية للملك المعاد تقييمه تفوق المدة المحاسبية المتبقية، فإن مدة الإهلاك يمكن تحديدها على أساس المدة النفعية.

10. إعادة تقييم الاستثمارات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

في إطار النظام المحاسبي المالي تُسجل على التثبيات المادية والمعنوية لأسماء الإهلاكات ولكن كذلك خسائر القيمة عندما تتوفر شروط تسجيلها. كما تركز طريقة التقييم لهذا النظام على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة مرجعية ويُعدل هذا التقييم عند اكتمال المدة المنصوص عليها، حسب القيمة الحقيقية أو قيمة المنفعة.

إذا ظهرت إشارات في نهاية الدورة المحاسبية على أن القيمة المحاسبية لبعض التثبيات تختلف بكثير عن القيمة القابلة للتحويل (أقصى قيمة بين القيمة الحقيقية وقيمة المنفعة)، تقوم المؤسسة بإجراء اختبار تدني القيمة والذي يليه حساب القيمة القابلة للتحويل.

9. إعادة التقييم الرابعة (المرسوم التنفيذي رقم 117 المؤرخ في 2007/07/04)

تطبق إعادة التقييم على الأموال الثابتة العينية القابلة للإهلاك وغير القابلة للإهلاك من طرف المؤسسة أو الهيئة والواردة في الميزانية الختامية للسنة المالية 2006 عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت معين، فإنه يتوجب في نفس الوقت إعادة تقييم الخاص بالأصول الثابتة التي ينتمي إليها هذا الأصل.

تتجزأ إعادة التقييم على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحصل عليها المؤسسة أو الهيئة المعنية. يعرض الخبير المؤهل تقريراً مفصلاً يوضح فيه الآثار المترتبة والنتائج المترتبة عنها.

يتم حساب مخصصات الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة العينية القابلة للإهلاك تقييمها على أساس القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها خلال فترة توافق مدة الحياة المتبقية للأصل المعني. عندما يتبين بأن المدة النفعية للملك المعاد تقييمه تفوق المدة المحاسبية المتبقية، فإن مدة الإهلاك يمكن تحديدها على أساس المدة النفعية.

يتم حساب مخصصات الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة العينية القابلة للإهلاك تقييمها على أساس القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها خلال فترة توافق مدة الحياة المتبقية للأصل المعني. عندما يتبين بأن المدة النفعية للملك المعاد تقييمه تفوق المدة المحاسبية المتبقية، فإن مدة الإهلاك يمكن تحديدها على أساس المدة النفعية.

10. إعادة تقييم الاستثمارات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

في إطار النظام المحاسبي المالي تُسجل على التثبيات المادية والمعنوية لأسماء الإهلاكات ولكن كذلك خسائر القيمة عندما تتوفر شروط تسجيلها. كما تركز طريقة التقييم لهذا النظام على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة مرجعية ويُعدل هذا التقييم عند اكتمال المدة المنصوص عليها، حسب القيمة الحقيقية أو قيمة المنفعة.

إذا ظهرت إشارات في نهاية الدورة المحاسبية على أن القيمة المحاسبية لبعض التثبيات تختلف بكثير عن القيمة القابلة للتحويل (أقصى قيمة بين القيمة الحقيقية وقيمة المنفعة)، تقوم المؤسسة بإجراء اختبار تدني القيمة والذي يليه حساب القيمة القابلة للتحويل.

يتم تحديد هذه القيمة فيما يخص الأراضي والمباني من طرف خبراء أو
للأصول المختصة جدا والتي لا تمتلك سوقا لها يتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة
أو مردودية الأصل.

يتم تحديد هذه القيمة فيما يخص الأراضي والمباني من طرف خبراء أو
للأصول المختصة جدا والتي لا تمتلك سوقا لها يتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة
أو مردودية الأصل.

المبلغ قبل إعادة التقييم	المبلغ بعد إعادة التقييم	الفارق
4.000.000	14.000.000	10.000.000
2.000.000	7.000.000	5.000.000
2.000.000	7.000.000	
		5.000.000

2.10. المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد :

يُسجل فارق إعادة التقييم مباشرة في صنف حسابات رؤوس الأموال على حساب
105 "فارق إعادة التقييم" علما أن العملية لا تعطي أي ربح. يتم حساب فارق إعادة التقييم
قابل للإهلاك حسب طريقتين :

- إعادة تقييم كل من التكلفة ومجمع الإهلاكات في آن واحد؛
- إعادة تقييم التكلفة المحاسبية الصافية.

مثال 1 :

تمتلك مؤسسة مباني تم اكتسابها بمبلغ 4.000.000 وحدة نقدية (و.ن) والتي إهلاكها
2.000.000 و.ن. ترغب المؤسسة تسجيل هذه المباني بقيمتها السوقية أي 7.000.000
عوض القيمة المحاسبية الصافية (2.000.000 و.ن).

المبلغ قبل إعادة التقييم	المبلغ بعد إعادة التقييم	الفارق
4.000.000	14.000.000	10.000.000
2.000.000	7.000.000	5.000.000
2.000.000	7.000.000	
		5.000.000

يتم تحديد هذه القيمة فيما يخص الأراضي والمباني من طرف خبراء أو
للأصول المختصة جدا والتي لا تمتلك سوقا لها يتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة
أو مردودية الأصل.

المبلغ قبل إعادة التقييم	المبلغ بعد إعادة التقييم	الفارق
4.000.000	14.000.000	10.000.000
2.000.000	7.000.000	5.000.000
2.000.000	7.000.000	
		5.000.000

إدارة القيمة المحاسبية لأصل ما بعد إعادة تقييمه، فإن الزيادة في

رؤوس الأموال الخاصة، تحت عنوان "فارق إعادة التقييم".

تدرج إعادة التقييم الإيجابية في الحسابات كمنتوج إذا كانت تعويض إعادة التقييم لنفس الأصل، سبق وأن تم إدراجه كعبء في الحسابات.

مثال 2 :

أدت إعادة تقييم المباني خلال السنة ن-1 إلى إظهار خسارة قيمة بمبلغ 12.000 خلال السنة الموالية ن قامت المؤسسة بإعادة تقييم نفس التثبيت وأدى ذلك إلى إعادة التقييم موجب مبلغه 9.000 ون.

(ن-1)			
681	2915	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للأصول غير الجارية	12.000
		تدني قيم المنشآت التقنية	
2915	781	تدني قيم المنشآت التقنية	3.000
		إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات-الأصول غير الجارية	

تُسجل العناصر الخاضعة للضريبة: تسجل

على الدورة أين طبقت إعادة التقييم.

إعادة التقييم مباشرة ضمن العناصر الخاضعة للضريبة:

فارق إعادة التقييم.

أولاً: عندما فرضنا أن فارق إعادة التقييم بلغ 5.000.000 ون و لنفرض أن الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25% أي أن الضريبة على فارق التقييم هي 1.250.000 ون (= 25% X 5.000.000).

إعادة التقييم من القيمة الناتج عن إعادة التقييم ضمن العناصر الخاضعة للضريبة :

//			
1.250.000	الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية	1.250.000	444
	الدولة - الضرائب على النتائج		
	إدماج فائض القيمة ضمن العناصر الخاضعة للضريبة		

حالة عدم إدماج فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم مباشرة ضمن العناصر المالية

105	134	فارق إعادة التقييم الضرائب المؤجلة على الخصوم اقتطاع الضرائب المناسبة المؤجلة من فارق إعادة التقييم	1,250,000
-----	-----	--	-----------



المسألة الأولى:

تأسست مؤسسة (إعادة تقييم الأصول الثابتة)؟

تم إصدار المرسوم الملكي رقم 1996 - 1993 - 1990
بإصدار (إعادة تقييم الأصول الثابتة)؟

الذي يحدد النظام المحاسبي والمالي فيما يتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة؟

في ضوء (إعادة التقييم الأولى والثانية والثالثة والرابعة)؟

في إطار دالما على المدة المحاسبية المتبقية لاستعمال الأصل، عند حساب
القيمة المتبقية؟

البيانات:

1982/01/01

تم اكتساب آلة إنتاجية بمبلغ 400.000 دج، معدل الإهلاك 20 %.
قررت المؤسسة إعادة تقييم استثماراتها علماً أنها قادرة للاستعمال خلال ثلاث
سنوات من تاريخ إعادة التقييم.

تم إعداد جدول الإهلاكات المستقبلية الخاصة بفترة التشغيل الإضافية
التي تضاف إلى الأصل.

القيمة والمكونات - الأصول غير الحالية	الحالة
1,250,000	والتدريج في الميزانية العامة
000.000	والتدريج في الميزانية العامة - الميزانية العامة
000.000	والتدريج في الميزانية العامة - الميزانية العامة

◀ حالة عدم إدماج فائض القيمة الناتج عن

فارق إعادة التقييم	105
الضرائب الم	134
اقتطاع الضرائب	
فارق إع	

2. الحالة الثانية :

في تاريخ 1987/01/01 تم اكتساب آلة إنتاجية بمبلغ 100.000 دج.
في 1993/12/31 قررت المؤسسة تطبيق إعادة تقييم استثماراتها
للمرسوم التنفيذي 31-250 لـ 1993/10/24.

الاستثمار المعني قادر للاستعمال خلال أربع سنوات إضافية ابتداء من تاريخ
المطلوب :

تطبيق إعادة التقييم مع إعداد جدول الإهلاكات المستقبلية الخاصة بآلة
الاستثمار المعني.

3. الحالة الثالثة :

في تاريخ 1993/01/01 قررت المؤسسة إعادة تقييم استثمار سبق وأن
1990/12/31 (أنظر التطبيق الأول).

يمكن تمديد مدة الاستعمال بثلاث سنوات إضافية ابتداء من تاريخ إعادة التقييم

المطلوب :

تطبيق إعادة التقييم مع إعداد جدول الإهلاكات المستقبلية الخاصة بفترة التشغيل
للاستثمار المعني.

القيمة المتبقية من الآلة الإنتاجية في نهاية السنة ن: 30.000 و.ن
القيمة المتبقية من الآلة الإنتاجية في نهاية السنة ن+1: 19.125 و.ن
القيمة المتبقية من الآلة الإنتاجية في نهاية السنة ن+2: 16.875 و.ن
القيمة المتبقية من الآلة الإنتاجية في نهاية السنة ن+3: 7.500 و.ن

إعداد جدول الإهلاكات وتدني القيم في إطار المعالجة المرجعية (بعد تسجيله محاسبيا
على أساس تكلفتها ناقص مجمع الإهلاكات ومجمع خسائر القيمة)
المؤنات والمؤنات في السنوات الخمس.

اقتنت مؤسسة معدات صناعية بتاريخ 01/01/ن بمبلغ 100,000 و.ن حسب الطريقة الخطية خلال مدة 10 سنوات.

أدى اختبار تدني القيمة في نهاية الخمس سنوات الأخيرة في حياة المعدة القابلة للتحويل لكل سنة كآتي :

نهاية السنة (ن+4): 36.000 و.ن

نهاية السنة (ن+5): 27.000 و.ن

نهاية السنة (ن+6): 18.000 و.ن

نهاية السنة (ن+7): 12.000 و.ن

نهاية السنة (ن+8): 6.000 و.ن

نهاية السنة (ن+9): 0 و.ن

المطلوب :

إعداد جدول الإهلاكات وتدني القيم في إطار المعالجة المرخص بها (بعد استهلاك أصل، يجب إظهار التثبيت الذي يمكن تقييم قيمته العادلة بدقة، على أساس المبلغ القصص مجمع الإهلاكات ومجمع خسائر القيمة اللاحقة) ثم تسجيل مخصصات الإهلاكات في السنوات الخمس.

مادول الأعمال الموجهة

مادول الأعمال الموجهة : النظام المحاسبي المركزي

مادول الأعمال الموجهة : الرسم على القيمة المضافة

مادول الأعمال الموجهة : محاسبة الأجور

مادول الأعمال الموجهة : إعادة تقييم الاستثمارات

117.000	2.340	114.660
25.000	157.500	182.500
25.000	274.500	297.160

اليومية المساعدة للمشتريات الآجلة والفورية

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة			
		401	768	381	408
12.02	الفاتورة رقم	71.877	2.223	74.100	381
12.12	الفاتورة رقم	72.247,5	1.235	61.750	10.497,5
12.22	الفاتورة رقم	204.650		145.000	44.650
	المجموع	347.539,5	3.458	280.850	48.147,5

اليومية المساعدة للمخزونات الداخلة :

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة			
		38	72	30	34
12.03	وصل الدخول رقم	74.100	381	74.100	34
12.07	وصل الدخول رقم				
12.12	وصل الدخول رقم	61.750	381	61.750	34
12.22	وصل الدخول رقم	145.000	381	145.000	34
	المجموع	280.850	128.000	280.850	128.000

اليومية المساعدة للبيك - مدفوعات - :

الحسابات الدائنة			الحسابات المدينة		
	512		58850	2180	421
	154.789,78				154.789,78
	5.250			5.250	
	25.800		25.800		
	185.839,78		25.800	5.250	154.789,78

الحسابات الدائنة			الحسابات المدينة		
	58842	58841	58840	627	512
			95.000	1.500	93.500
		60.000		650	59.350
	34.000				34.000
	34.000	60.000	95.000	2.150	186.850

الحسابات المدينة			الحسابات الدائنة						
37	72	61	60	37	36	35	34	33	31
	الرقم	المبلغ							
	725	90.000				90.000			
	725	150.000				150.000			
			40.000						40.000
		240.000	40.000			240.000			40.000

اليومية المساعدة لأوراق القبض - دخول - :

التاريخ	البيان	الحسابات المدينة	الحسابات المدينة
		411	413
12.04	ورقة تجارية رقم ... ؛ استحقاق	114.660,00	114.660,00
12.20	ورقة تجارية رقم ... ؛ استحقاق	35.617,54	35.617,54
	المجموع	149.660	154.789,54

اليومية المساعدة لأوراق القبض - خروج - :

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة	الحسابات الدائنة
		413	58840
12.06	ورقة تجارية رقم ... ؛ استحقاق	95.000	95.000
12.13	ورقة تجارية رقم ... ؛ استحقاق	60.000	60.000
12.21	ورقة تجارية رقم ... ؛ استحقاق	34.000	34.000
12.24	ورقة تجارية رقم ... ؛ استحقاق	54.500	54.500
	المجموع	243.500	243.500

اليومية المساعدة للإشعارات الدائنة الواردة من الموردين :

التاريخ	البيان	الحسابات الدائنة	الحسابات الدائنة
		709	4096
12.23	فاتورة إشعار رقم ...	500	780
12.26	فاتورة إشعار رقم ...		35.000
	المجموع	500	35.780

		12/31
74.794	74.794	موردو الاستثمارات
		فاتورة رقم
		12/31
74.794	74.794	موردو الاستثمارات وأوراق الدفع
		ورقة مالية رقم, تاريخ الاستحقاق إلى

المساعدات اليومية العامة المركزية :

		12/31
25.000	297.160	أمانات تحت التسديد
274.500	2.340	إنتاج مباع
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة للإنتاج المباع، صفحة رقم
		//
	280.850	مصاريف مواد ولوازم
	35.000	أمانات مدفوعة
	35.147,5	رسوم قابلة للاسترجاع
347.539,5		الموردون
3.458		نواتج مالية أخرى
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة للمشتريات الآجلة والفورية، صفحة رقم

		12/17
	4196	أمانات تحت التسديد
	411	الزبائن
	708	زيادة في قيمة مواد التغليف
		فاتورة إشعار دائن رقم
		12/17
	29185	إهلاك الغلافات المتداولة
	2185	الغلافات المتداولة
		ترصيد حساب إهلاك الغلافات المتداولة
		12/17
	462	حقوق التنازل عن القيم الثابتة
	2185	الغلافات المتداولة
	752	فائض القيمة عن خروج أصول ثابتة غير مالية
		فاتورة رقم ... ، خاصة بتنازل عن استثمارات
		12/31
	411	الزبائن
	58840	أوراق تجارية قيد التحصيل
		إعادة فتح من جديد لحساب الزبون
		12/31
	411	الزبائن
	622	مصاريف بريدية واتصالية
	627	خدمات بنكية وما شابهها
	768	نواتج مالية أخرى

		صفحة رقم.....	مدفوعات،
		//	
154.789,54	154.789,54	أوراق القبض	
		الزبان	
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة لأوراق القبض -	
		دخول - صفحة رقم.....	
		//	
95.000		أوراق تجارية قيد التحصيل	
60.000		أوراق تجارية للقطع	
34.000		أوراق تجارية محصلة	
54.500		الزبان	
243.500		زبان - أوراق القبض	
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة لأوراق القبض -	
		خروج - صفحة رقم.....	
		//	
31.630		الزبان	
4.650		أوراق في قيمة مواد التغليف	
35.000		أمانات مدفوعة	
780		نواتج مالية أخرى	
500		تذيلات، تخفيضات وسماعات ممنوحة	
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة للإشعارات الدائنة	
		الواردة من الموردين صفحة رقم.....	
		//	
145.100,15	145.100,15	الموردون	
145.100,15		موردون - أوراق الدفع	

		//	
380.850		مشتريات مواد ولوازم	31
138.000		منتجات تامة الصنع	35
		مشتريات مواد ولوازم	381
		منتجات تامة الصنع مخزونة	725
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة للمخزونات الداخلة،	
		صفحة رقم.....	
		//	
40.000		مواد ولوازم مستهلكة	61
140.000		منتجات تامة الصنع مخزونة	725
		بضاعة	30
		منتجات تامة الصنع	35
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة للمخزونات الخارجة،	
		صفحة رقم.....	
		//	
186.850		البنك	512
2.150		خدمات بنكية وما شابهها	62
		أوراق تجارية قيد التحصيل	58840
		أوراق تجارية للقطع	58841
		أوراق تجارية محصلة	58842
		حسب تفاصيل اليومية المساعدة للبنك - مقبوضات،	
		صفحة رقم.....	
		//	
5.250		غلافات متداولة	218
25.800		أوراق تجارية مستوطنة	5885
154.789,78		المستخدمون، الأجور المستحقة	42
		البنك	512

الرسوم على القيمة المضافة

الأسئلة:

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

الرسوم على القيمة المضافة هي الرسوم التي تفرض على القيمة المضافة في السلع والخدمات.

ما هي الرسوم على القيمة المضافة؟

حسب تفاصيل اليومية المساعدة لأوراق الدفع -

خروج - صفحة رقم....

//

موردون - أوراق الدفع

الموردون

حسب تفاصيل اليومية المساعدة لأوراق الدفع -

دخول - صفحة رقم....

//

معدات مكتب

إهلاك الغلافات المتداولة

حقوق التنازل عن القيم الثابتة

الزبائن

أمانات تحت التسديد

الغلافات المتداولة

أوراق تجارية قيد التحصيل

موردو الاستثمارات وأوراق الدفع

مصاريف بريدية واتصالية

خدمات بنكية وما شابهها

نواتج مالية أخرى

زيادة في قيمة مواد التغليف

فائض القيمة الناتج عن خروج أصول

ثابتة غير مالية

حسب تفاصيل اليومية المساعدة للعمليات المختلفة

صفحة رقم....

403

401

2183

28185

462

411

4196

2185

58840

405

626

627

768

708

752

5. وضح قاعدة "الحيلولة دون التصادم" واذكر الحالات أين تستعمل؟
كقاعدة عامة، يُسمح للمدين القانوني استرجاع الرسوم التي تحدثها بغير
مبلغ الرسوم المستلمة كاف.

بينما يصبح هذا الإجراء غير مسموح به في بعض الحالات :

« حالة الديون المعدومة؛

« حالة حدوث فيضان، حريق أو حادث ما ينتج ضياع المشتريات واعتبارها

« حالة توقف نشاط المؤسسة وانتهاء دور المؤسسة كوسيط بين إدارة الغير

« حل التطبيقات :

1. الحل المقترح للحالة حول التصريح الضريبي :

يكون التسجيل المحاسبي للعمليات على النحو التالي :

جانبي		
الزبائن	411	
المبيعات من المنتجات التامة المصنعة	701	
ر.ق.م المستلمة من الزبائن	4457	
مشتريات	38	
ر.ق.م. القابلة للاسترجاع على السلع	44563	
الأخرى والخدمات	401	
موردو المخزونات والخدمات		
قبل 20 فيفري		
ر.ق.م المستلمة من الزبائن	5470	
تسبيقات على ر.ق.م	64564	
34.000		
25.500		

59500	ر.ق.م. القابلة للاسترجاع على السلع
	الأخرى والخدمات
	شهر فيفري
198.900	
170.000	المبيعات من المنتجات التامة المصنعة
28.900	ر.ق.م المستلمة من الزبائن
	قبل 20 مارس
28.900	ر.ق.م المستلمة من الزبائن
0025.5	تسبيقات على ر.ق.م
3.400	ر.ق.م القابلة للدفع
	قبل 20 مارس
3.400	ر.ق.م القابلة للدفع
	البنك

في هذا المثال بمعرفة كيفية تسجيل الرسم على القيمة المضافة حينما يدرج في الفاتورة
في عدد المورد أو عند الزبون. كما يمكننا من الإطلاع عن المعالجة المحاسبية
في الأعداد ثم تسديد الرسم على القيمة المضافة المستحق.

نلاحظ أن استرجاع الرسوم على المشتريات (سواء متداولة أم دائمة) يكون دائما في
الحسابات حيث أن الفائض يحول إلى حساب خاص 44566. "تسبيقات".

2. حل المُقترح للحالة رقم 1 حول قاعدة الحيلولة دون التصادم

1 إعداد التصريح برقم أعمال شهر سبتمبر :

رقم أعمال الشهر	دون الرسم	رقم
اقتطاع الديون المعدومة	40.000	6.800
رقم أعمال الشهر القابل لتصريح	10.000	1.700
(+) يضاف الرسم على مشتريات البضاعة المباعة	30.000	3.100
	1.000	
	6.100	
	4.000	
	2.100	

(-) يطرح الاسترجاع المادي لشهر أوت
الرسم المستحق على مبيعات سبتمبر

2 التسجيل المحاسبي :

ماي 2006	الزبائن	401
11.700	المبيعات من المنتجات التامة المصنعة	701
	ر.ق.م المستلمة من الزبائن	44570
قبل 20 جوان 2006		
1.700	ر.ق.م المستلمة من الزبائن	44570
	الرسوم القابلة للاسترجاع على السلع	4573
	الأخرى والخدمات	44571
	ر.ق.م القابلة للدفع	
قبل 20 جوان 2006		
700	ر.ق.م القابلة للدفع	44571
	البنك	512

سبتمبر 2006

10.000	إيراد ناتج عن الحقوق غير قابلة للتحويل
1.700	رقم المستلمة من الزبائن
11.700	الزبائن
//	
1000	الأداء الاستثنائية للتسيير الجاري
1000	ر.ق.م المستلمة من الزبائن
//	
6.100	رقم المستلمة من الزبائن
4.000	الرسوم القابلة للاسترجاع على السلع
	الأخرى والخدمات
2.100	ر.ق.م القابلة للدفع
//	
2.100	رقم القابلة للدفع
2.100	البنك

يطلق هذا المبدأ ما يسمى بقاعدة "الحيلولة دون التصادم" (Règle du butoir) التي تطبق
في حالة وقوع حريق، فيضان أو سرقة والذي تحمل الرسم على القيمة المضافة؛
انتهاء المدة القانونية للنشاط أو إفلاس المؤسسة).

تعني هذه القاعدة أنه من الواجب الاستلام الفعلي للحقوق على الزبائن في هذا الشرط كأن تصير الحقوق المعنية ديون معدومة من الضروري (أنظر الحالة 2).

إذا تعلق الأمر بالرسوم على المشتريات فلا يحق للمؤسسة استرجاعها في الفعلي لهذه المواد إما بسبب حريق أو فيضان أو سرقة.

أخيرا، يجب الانتباه أنه ما دام نشاط المؤسسة مستمر فلا يمكن لإدارة المؤسسة المالي إلى المدين القانوني المتمثل في زيادة الرسوم القابلة للاسترجاع والمستلمة من الزبائن، إلا في حالة واحدة. يكون هذا ممكنا عندما يتوقف نشاط المؤسسة معه دور هذه المؤسسة كوسيط بين إدارة الضرائب والمستهلك (أي المدين الفعلي). نلاحظ في هذا المثال أنه عند التصريح برقم أعمال شهر سبتمبر 2006 تم تعديل الرسوم المستلمة خلال شهر أوت 2006 مرتين :

« المرة الأولى: طرح الديون التي أضحت معدومة والمتعلقة بمبيعات شهر ماي (2006) للمرة الثانية: إعادة إدماج تلك الرسوم التي استرجعتها المؤسسة والمتعلقة بالمبيعات صارت ديونا معدومة. بما أنه تم إلغاء هذه الأخيرة فإن حق الاسترجاع ظل قائما (1000 دج) الذي استفادت منه المؤسسة لا يحق لها استرجاعها ولذا يجب إدارة الضرائب. تم ذلك في المثال بإضافة قيمة هذا الرسم إلى الرسوم المستلمة.

بهذين التعديلين للرسوم المستلمة من الزبائن نكون قد احترمنا قاعدة "الحيولة" ونواصل بحساب الرسوم القابلة للدفع بنفس الطريقة المعتود عنها أي:

الرسوم القابلة للدفع = الرسوم المستلمة المعدلة - الرسوم القابلة للاسترجاع

recettes irrécouvrables

حول قاعدة الحيولة دون التضادم :

جانفي 2006	
150.000	الرسوم القابلة للاسترجاع على السلع الأخرى والخدمات
25.500	الموردون
175.500	//
150.000	الرسوم المستلمة على المواد واللوازم
150.000	مشتريات
فيفري 2006	
210.600	المبيعات من المنتجات التامة المصنعة
180.000	ر.ق.م المستلمة من الزبائن
30.600	//
150.000	الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري
150.000	مواد ولوازم
	//
25.500	الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري
25.500	ر.ق.م. القابلة للاسترجاع على السلع الأخرى والخدمات
	قبل 20 مارس
30.600	ر.ق.م المستلمة من الزبائن
30.600	ر.ق.م القابلة للدفع

2006/01/07	
280.117,50	المبيعات من المنتجات التامة المصنعة
4.750,00	امانات تحت التسديد
237.500,00	رق.م المستلمة من الزبائن
5.500,00	المطلوبات الأخرى للتسيير الجاري
39.567,50	//
2.300,00	//
	225.000,00
	منتجات تامة الصنع
	25.000,00
	2006/02/15
	39.567,50
	الرسوم القابلة للاسترجاع على السلع
	الأخرى والخدمات
	30.000,00
	9.567,50
	رق.م القابلة للدفع
	//
	9.567,50
	البنك
	9.567,50

◀ تعليق :

4. الحل المقترح للحالة حول حساب وعاء الرسم على القيمة المطابقة

250.000		المبلغ دون الرسم
12.500		تتزيل 5%
237.500		الصافي التجاري
4.750		خ.إ.د 2%
232.750		الصافي المالي
232.750		الوعاء الضريبي
39.567,50		ر.ق.م 17%
5.500		رسم الأمانة
2.300		مصاريف النقل
280.117,50		المبلغ القابل للدفع

2001/01/01	405.600
22.400	
428.000	
2001/12/31	81.120
81.120	
0.20 * 405.600	

2006/01/07	381
مشتريات مواد ولوازم	4096
أمانات مدفوعة	44563
ر.ق.م. القابلة للاسترجاع على السلع الأخرى والخدمات	401
الموردون	768
المنتجات المالية الأخرى	
//	
المواد الأولية واللوازم	31
المشتريات المخزنة من مواد ولوازم	381

$$2\% = | 78\% - 80\% |$$

ليس هناك أي تعديل.

$$7\% = | 73\% - 80\% |$$

$$7\% = | 73\% - 80\% |$$

القيام بالتعديلات ضروري ويخص ثلاث عناصر:

405.600 أساس النسبة المؤقتة :

407.840 أساس النسبة النهائية :

$$(0.28 * 28.000) + 400.000$$

2.240 (بالزيادة)

$$(405.600 = 407.840)$$

5. الحل المقترح للحالة حول قاعدة النسبة :

ر.ق.م. المسلم إلى مورد الاستثمار : $28.000 = 0.07 \times 400.000$

ر.ق.م. القابل للاسترجاع : $22.400 = 0.80 \times 28.000$

ر.ق.م. المدمج كعنصر تكلفة : $5.600 = 0.20 \times 28.000$

تكلفة الاستثمار : $405.600 = 5.600 + 400.00$

المبلغ المسدد إلى مورد الاستثمار :

قيمة الاستثمار دون الرسم + ر.ق.م. المسلم إلى مورد الاستثمار

أي : $428.000 = 28.000 + 400.000$

* تعديل حق الاسترجاع:

حق الاسترجاع على أساس النسبة المؤقتة : 22.400
 حق الاسترجاع على أساس النسبة النهائية : 20.160
 $0.72 * 28.000$

قيمة التعديل (بالخفيض) 2240
 $(20.160 - 22.400)$

* تعديل حصة الإهلاك للسنة الموالية (وفق النظام المحاسبي والمالي):
 الحصة السنوية على أساس النسبة النهائية : 81.568
 $(0.20 * 407.840)$

تسجل هذه الحصة في 2002/12/31 ولا يجب تعديل حصة 2001 كما كان المحاسبي القديم.

2240	2002/03/20	الاستثمارات المادية الأخرى	44562	218
		ر.ق.م. على الاستثمارات القابلة للاسترجاع		
81.568	2002/12/31	المخصصات للاهلاكات - الأصول غير الجارية	2818	6810
		إهلاك الاستثمارات المادية الأخرى		
		تسجيل لحصة 2002 على أساس المعطيات النهائية		

3. النسبة النهائية = 90%

الفرق بين النسب : $90\% - 80\% = 10\%$

الفرق يفوق 5% لذلك يجب القيام ببعض التعديلات :

* تعديل التكلفة :

التكلفة على أساس النسبة المؤقتة : 405.600
 التكلفة على أساس النسبة النهائية : 402.800

$(0.10 * 28.000)$

2.800
 $(403.360 - 405.600)$

22.400 : النسبة المؤقتة :
 25.200 : النسبة النهائية :

2.800
 $(22.400 - 25.200)$

80.560 : النسبة النهائية :
 $(0.20 * 402.800)$

تسجل هذه الحصة في 2002/12/31 ولا يجب تعديل حصة 2001 كما كان الحال مع النظام المحاسبي والمالي لا يسمح بتعديل مخصصات إهلاكات الدورات السابقة (تسجل على ما يلي) :

		2002/03/20	
2.800	2.800	رسوم قابلة للاسترجاع	
		المنشآت التقنية، المعدات والأدوات صناعية	
		2002/12/31	
	80.560	المخصصات للاهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة	
		الأصول غير الجارية	
80.560		إهلاك المنشآت التقنية، المعدات والأدوات صناعية	
		تسجيل حصة 2002 على أساس المعطيات النهائية	